التوزيع الجغرافي للصناعات المجتمعيه في قضاء الزبير دراسه في جغرافية الصناعه

المدرس الدكتور
حميد عطيه عبد الحسين الجوراني
جامعة البصرة – كلية الاداب

مستخلص البحث

الصناعات المجتمعية هي الصناعات التي يحتاج اليها المجتمع محليا" والتي تمكنه من أداء وظائفه وإشباع حاجاته اليومية . وهي نوع من الصناعات الصغيرة وأحيانا" المتوسطة ، وهي ذات ارتباط وثيق بينها وبين عدد السكان ومستواهم الحضاري ، اذ كلما أزداد عدد السكان وأرتفع مستواهم الحضاري زادت حاجة المجتمع الى المنتجات الصناعية المتنوعة والى الخدمات الصناعية . وقد توزعت هذه الصناعات على مدن ومراكز نواحي قضاء الزبير التابع لمحافظة البصرة بمجموع (٢٠) صناعه مجتمعيه صنفت ضمن خمسة قطاعات صناعيه هم قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ، وقطاع صناعة المنسوجات والألبسة والجلود ، وقطاع الصناعات الخشبية والأثاث المصنوع منه ، وقطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية ، وقطاع صناعة المنتجات المعدنية وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية وتصليح السيارات . بمجموع (٨٥٥) ورشة" صناعية وبلغ مجموع المشتغلين فيها (٢٩٩٩) عاملا". وقد نالت مدينة الزبير على النسبة الكبرى من هذه الصناعات بعدد (٨٥٥) ورشة" وبعدد عمال (٢٣٩٦) عاملا" ،ثم تلتها مدينة خور الزبير وبقية نواحي القضاء الأخرى . كما تعترض هذه الصناعات مجموعه من المشاكل منها ما يخص الطاقة الكهربائية والأخرى تذبذب أسعار السلع المنتجة بين فترة وأخرى .

تناولت الدراسة خصائص ومعايير الصناعات المجتمعية والتي تم فيها ايضاح الخصائص التي تمتاز بها هذه الصناعات ، فضلا" عن مجموعه من المعايير التي تعتمد في تعريف الصناعات الصغيرة ، المعايير العالمية وكذلك المعيار العراقي . كما تم دراسة خصائص التوزيع

الجغرافي للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير من خلاله تم توضيح توزيع الصناعات المجتمعية وحسب القطاعات الصناعية على مدن ونواحي القضاء . فضلا" عن استخدام درجة التنوع الصناعي في قضاء الزبير وهي مدى قدرة قضاء الزبير على جذب الصناعات بكل أنواعها .

Geographical distribution of community-based industries in Zubair Geographical study in the industry

Lecturer

Dr. Hameed Atya Abdul HusseinAl–Jorani
College of Arts , University of Basrah

Abstract

Industries mcd are the industries that needed community locally, "which would enable board performance of its functions and satisfy his needs daily., A kind of small-scale industries and sometimes" medium, which is closely linked with the population and level of civilization, because the greater the number of population increased their level of civilization increased the need for society diversified industrial products and industrial services. The breakdown of these industries on the cities and centers aspects spend Zubayraltaba to Basra total (2) industry communal classified into five industrial sectors are the food industry and beverage, textile industry and clothing and leather, industry and wood furniture made from it, and industries of chemical and petrochemical, and industry products metal and machinery industry, electrical appliances and auto repair. Total (855) and an industrial workshop and total employees (2999) factor year 2012 . It has won the town of Zubayr on the largest percentage

of these industries the number (855) and sprayed and the number of workers (2396) factor ", followed by the city of Khor Al-Zubair and the rest aspects of eliminating other. As opposed these industries a range of problems including ăÇíÎŐ electric power and other fluctuating commodity prices producing between from time to tim .

The study characteristics and standards industries and community in which to clarify the properties that feature these industries, as well as "a set of standards that depend on the definition of small-scale industries, global standards as well as the standard of Iraq. Has also been studying the properties of the geographical distribution of industries mcd in Zubair and through the clarify the distribution of community and industry by industrial sectors of the cities and the areas of the judiciary. as well as "the degree of industrial diversification in the district of Zubayr, an ability Zubair will draw al kinds of industries .

المقدمة :

تلعب الصناعة دوراً هاماً في تطوير النشاط الاقتصادي لأي بلد وهي الركيزة الأساس التي تعتمد عليها الدول في تنمية ميزان مدفوعاتها وكذلك في استقطاب الأيدي العاملة في البلد والتقليل من حجم البطالة ، وصناعات المجتمع هي إحدى أصناف الصناعات التحويلية[1] البسيطة التي تحتاجها كل منطقة أو إقليم في الدولة لأنها الأساس الذي تعتمد عليه المدن في سد وإشباع حاجات سكانها اليومية .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على ما يلي :

١ – التجمع العشوائي لمختلف الصناعات المجتمعية فيما بينها أدى إلى عدم وجود التخصص المكاني لكل نوع من أنواع الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير .

٢ – التنوع الكبير في بنية الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير نتج عنه توزيعاً جغرافياً مبعثراً.

فرضية البحث :

إن فرضية البحث هي إجابة أولية لمشكلة البحث لم تثبت صحتها بعد،لذلك صيغة فرضية البحث بالآتي :

١ – إن غياب التخطيط لقضاء الزبير أدى إلى تبعثر توزيع الصناعات المجتمعية فيه .

٢ – نوع الصناعة المجتمعية والمكننة المستخدمة ، له ارتباط وثيق بالعرض والطلب وبنوع الأيدي العاملة في نواحي قضاء الزبير .

أهمية البحث وأهدافه :

تنبع أهمية الموضوع من عدم وجود دراسة متخصصة للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير من قبل الباحثين ، لذلك فهي دراسة أولية قد تفيد الباحثين المهتمين بشؤون الصناعة والتنمية الصناعية في إمكانية الاطلاع على خصائص الصناعات المجتمعية في القضاء ، كما تعطي للقارئ فكرة واضحة عن واقع هذه الصناعات .

يهدف البحث إلى حصر الصناعات المجتمعية الصغيرة والمتوسطة في قضاء الزبير ، والتعرف على طبيعة التوزيع المكاني لها ، مع إبراز العوامل المؤثرة في التوزيع ، ودراسة خصائصها ومقوماتها ومشاكلها وسبل تنميتها وتطورها .

حدود البحث :

يتحدد البحث في الصناعات المجتمعية الصغيرة والمتوسطة والواقعة ضمن حدود قضاء الزبير الواقع في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة البصرة بين دائرتي عرض (¯٢٩.٦° و ¯٣٠.٤٢ ْ) شمالاً وقوسي طول (¯٤٦.٣٣° ، ¯٤٧.٥٨°) شرقاً ، الخريطة (١) . يتكون قضاء الزبير إدارياً من مركز قضاء الزبير، وناحية سفوان ، وناحية أم قصر، ومدينة خورالزبير.على مساحة تبلغ (١٠٣١٦) كم٢ حيث يشكل نسبة مقدارها (٥٤%) من مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠).

خريطه رقم (١)
التقسيمات الأداريه في قضاء الزبير

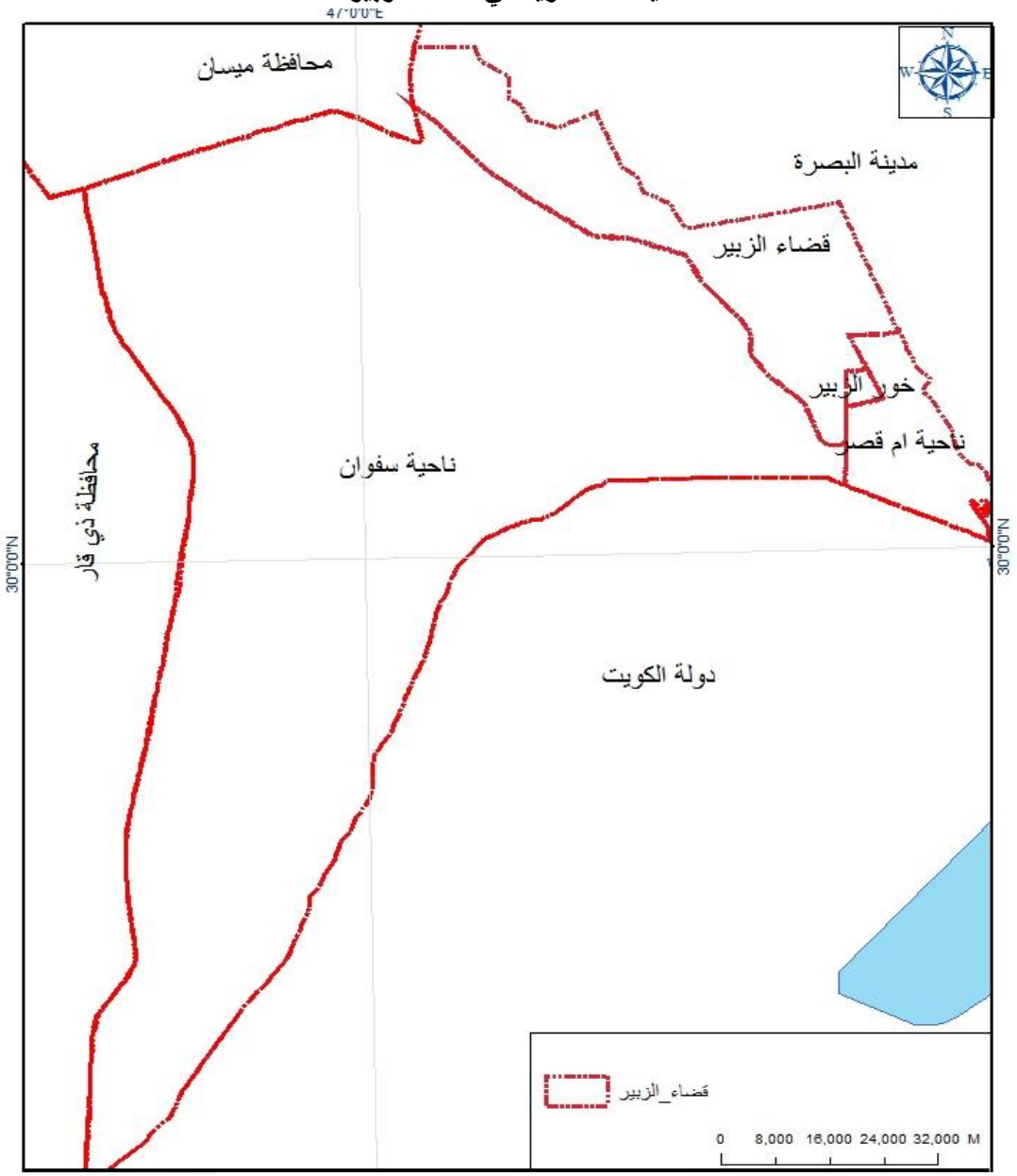

المصدر : مديرية بلدية محافظة البصره ، الخريطه الأداريه لقضاء الزبير ، ٢٠١٠ .

مصادر البحث :

بالنظر لقلة المعلومات المتوفرة عن الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير فقد اعتمدت الدراسة على المصادر التالية :

١ – معلومات عامة في أدبيات الموضوع جمعت من بعض المصادر العراقية والعربية .

٢ – بيانات وإحصاءات حكومية تم الاستعانة بهامن مديرية إحصاءالبصرة وبلديات نواحي قضاءالزبير .

٣ – تم الاستعانة ببعض الوسائل الكمية مثل درجة التنوع الصناعي للإجابة على مشكلة البحث.

٤ – تم الاعتماد على المسح الميداني الشامل للظاهرة قيد البحث (الصناعات المجتمعية الصغيرة والمتوسطة والقائمة على الإنتاج بالفعل) . وكذلك على المقابلات الشخصية ، وهي التي أعانت الباحث على إمكانية حصر كافة الصناعات المدروسة .

خصائص الصناعات المجتمعية

الصناعات المجتمعية هي مجموعة من الصناعات التحويلية التي توجد في منطقة ما أو إقليم ما والتي يحتاج إليها المجتمع محلياً لكي يتمكن من أداء وظائفه وإشباع حاجاته اليومية ، وهناك علاقة وثيقة بين هذه الصناعات وعدد السكان ومستواهم الحضاري ، إذ كلما أزداد عدد السكان وارتفع مستواهم الحضاري زادت حاجة المجتمع إلى المنتجات الصناعية المتنوعة وإلى الخدمات الصناعية ، وتشمل صناعات المجتمع (المخابز ، والثلج ، ومنتجات الألبان ، ومنتجات الورق ، والطباعة ، والطابوق ، والمرطبات ، والنجاره ، والخياطة ، والسمكرة ، وإنتاج الأدوات والأجهزة البيتية ، والكهرباء ، والغاز ، والماء ، كما تشمل ورش تصليح السيارات والقطارات ، ومختلف أنواع الآلات والمكائن) ، وقد يوجد مثيل لهذه الصناعات في القرى والمدن الصغيرة على هيئة حرف يزاولها أفراد (حرفيون) وأن هذه الصناعات تسمى أيضاً بصناعات المدن[٣] .

وأهم ما تمتاز به هذه الصناعات ما يلي[٤] :

١ – لا تتطلب مساحة كبيرة من الأرض .

٢ – ليست من أصناف الصناعات التي تنبعث منها الأدخنة أو الغازات السامة أو الروائح المضايقة للسكان لذا فهي ليست من الصناعات التي تعمل على تلوث الجو .

٣ – أنها من الصناعات التي يكون فيها عنصر الاتصال بين المنتج والمستهلك أمراً ضرورياً ، لأن المنتج ينتج بناءً على طلبات المستهلكين أو رغباتهم .

معايير الصناعات المجتمعية (الصغيرة)

يختلف اختيار حدود المعيار المناسب للتطبيق من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة . فبأتخاذ معيار العمالة لتمييز الصناعات الصغيرة[٥] نجد أن معظم الدول النامية تحدد هذه الصناعات بتلك التي يقل عدد العاملين فيها عن (٥٠) عاملاً ، بينما دول المجموعة الأوربية تحددها بالصناعات التي توظف أقل من (١٠٠) عاملا"، إذ تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة (٨٠ – ٩٠%) من إجمالي مؤسسات القطاع الصناعي الخاص في الدول النامية ، وتشكل الحرف الصغيرة والعائلية من هذا القطاع نحو (٧٠ – ٨٠%) منه ومعظمها حرف إنتاجية تعمل على سد الحاجات الرئيسة للسكان ويعمل بها عدد كبير من العاملين[٦] . وهناك مجموعة من المعايير المعتمدة لتعريف تلك الصناعات وتشمل[٧] .

١ – مقدار رأس المال : ويتباين بشدة هذا المعيار بين دولة وأخرى فهو يتراوح بين (٢٠)و(٦٠٠) ألف دولار وأحياناً يزيد عن ذلك تبعاً لنوعية الصناعة المستهدفة ومستلزمات الإنتاج.

٢ – عدد العاملين : يحدد عدد العاملين في الصناعة الصغيرة الواحدة ما بين (١) إلى (٤٩) حسب المعيارالذي تتبعه كل دوله .

٣ – معيار رأس المال : وهو مزيج من معياري رأس المال وعدد العاملين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العاملين والناتج يمثل الاستثمار المطلوب لتوظيف العامل الواحد في المشروع ، وهذا يعني أيضاً تباين بين صناعة وأخرى .

٤ – المعيار القانوني : وفق هذا المعيار يصنف المشروع الصناعي الصغير بأنه ذا شكل غير مؤسسي مثل مشروعات الأفراد والمشروعات العائلية والتضامنية وما شابه .

٥ – المعيار التنظيمي : وتصنف بموجب هذا المعيار المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يكون مالكها هو مديرها وقلة رأس المال وضيق نطاق العمل وصغر حجم الطاقة الإنتاجية وتعتمد على مصادر تمويل محلية .

٦ – المعيار التكنولوجي : ووفق هذا المعيار تعد كل صناعة تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية ، من الصناعات الصغيرة .

وتختلف المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة لدى بعض دول العالم فاليونان مثلاً تعد الصناعة الصغيرة هي التي تستخدم (٩) عمال ورأس مال غير محدد ومصر(٣٥) عاملا" وبرأسمال (١٠٠) ألف جنيه وألمانيا (٤٩) عاملا" وبرأسمال غير ثابت والأكوادور عدد العمال غير محدد وبرأسمال (٢٠٠) ألف جنيه واليابان(١٠٠) عاملا" وبرأسمال (٢٠٠) ألف دولار وأمريكا (٢٥٠) عاملا" وبرأسمال غير محدد ،أما البنك الدولي فيعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أقل من(٥٠)عاملا" في الدول النامية وأقل من(٥٠٠) عاملا" في الدول المتقدمة[٨].

واعتمدت الدراسة في تحديد الصناعات الصغيرة على تصنيف جمهورية العراق المعتمد على عدد الأيدي العاملة ورأس المال ، فيعرف الصناعات الصغيرة بتلك الصناعات التي تحتوي من (١–٩) عامل وبرأسمال أقل من (١٠٠) ألف دينار والصناعات المتوسطة تحتوي من(١٠–٢٩) عاملا" وبرأسمال أقل من (١٠٠) ألف دينار أيضاً،والصناعات الكبيرة هي التي تحتوي على (٣٠) عاملا" فأكثر وبرأس مال أكثر من (١٠٠) ألف دينار[٩].

وبالرغم من تضخم قيمة الدينار العراقي أثناء الحصار الاقتصادي وبعده لذا يعد عامل رأس المال مستبعداً لعدم ثباته وتذبذبه بين فترةٍ وأخرى . لذا تم اعتماد معيار الأيدي العاملة في تحديد الصناعات المجتمعية الصغيرة والمتوسطة في قضاء الزبير .

التطور التاريخي للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير

نشأت الصناعات المجتمعية مع بداية نشوء مدينة الزبير عندما شيد سور الزبير من قبل أهالي الزبير لصد غارات الأعراب عام ١١٧٧هـ ١٧٦٣م[١٠] . وقد مارس سكان قضاء الزبير جميع النشاطات الاقتصادية على حد سواء إلا أنها كانت بدرجات متفاوتة ،كما أن لطبيعة بيئة الزبير أثرا" كبيرا" في تشجيع نشاط اقتصادي معين دون آخر .

اشتهر قضاء الزبير بصناعة العباءة الرجالية التي كانت تصنع من الصوف فضلاً عن صناعة البسط والأزر (جمع إزار) كذلك كانت هناك صناعة أنواع النسيج الذي يستخدم في صناعة العباءة

الرجالية وبعض الملابس وكذلك بعض الصناعات الجلدية التي كانت تستخدم جلود الحيوانات المذبوحة كالبقر والجمال والتي تستخدم في صناعة السروج وصناعة الأحذية (الخفاف)[١١] .

ولم يكن في قضاء الزبير حتى أواخر القرن التاسع عشر سوى بعض الصناعات اليدوية وهي عبارة عن ورش صغيرة تعتمد في سد حاجات سكان المدينة ، إلا أن أغلبها كان يمارس في البيوت.

وقد كان هناك صناعات مزدهرة كصناعة العباءة الرجالية والبسط والأواني النحاسية والأحذية فضلاً عن بعض الصناعات المنزلية كتحضير الأصواف والحياكة وبعض الصناعات الغذائية، وحتى عام ١٩٢١م لم يتجاوز عدد ورش هذه الصناعات المختلفة في سوق المدينة أكثر من (٣٠) ورشة[١٢] .

وبعد عام ١٩٢١م وعلى أثر الكساد الذي أصاب النشاط التجاري في القضاء ووصول مهاجرين جدد إلى القضاء متخصصين في صناعات لم توجد من قبل فضلاً إلى ما وفرته القوات البريطانية خلال هذه الفترة من موارد وتقنيات متطورة أدى ذلك إلى تطوير النشاط الصناعي وزيادة أهميته تدريجياً[١٣] .

وفي عام ١٩٤٠م ظهرت عدة صناعات منها صناعة الثلج (معمل ثلج الشعيبة) وبعض أنواع الصناعات الغذائية ، وظهرت أول نواة لمنطقة صناعية شمال غرب مدينة الزبير (وتتمثل بتجمع ورش تصليح المكائن والسيارات) كذلك خلال هذه الفترة ظهرت صناعة دبغ الجلود واستمرت حتى أوائل الستينات إذ بلغ عدد ورشها (٤) ورش[١٤] .

وقد اختفت الكثير من الصناعات المجتمعية في منطقة الدراسة إما لعدم ملائمتها للتطور الاقتصادي أو لرحيلها إلى أماكن أخرى كصناعة الأصباغ التي أنشأ أول مصنع لها في مدينة الزبير عام ١٩٥٧م وكذلك مصنع الشعرية الذي أنشأ هو الآخر في نفس العام في ضواحي مدينة الزبير (في محلة الشمال) فضلاً عن اختفاء صناعة البسط والأزر والسروج التي كانت ورشها تنتشر بأعداد كبيرة ، كذلك ترحيل مصنع شربت سومر من مركز مدينة الزبير إلى صناعية حمدان عام ٢٠٠٣م لأسباب اقتصادية .

وفي عام١٩٧٥م بلغ عدد ورش تصليح السيارات (٢٥) ورشة فيما بلغ عدد ورش الصناعات الجلدية (٣٢) ورشة[١٥] . ومن ثم تطورت الصناعات المجتمعية من ورش قليلة مع بداية نشوؤها

إلى ورش أكثر عدداً كذلك أزداد عدد العاملين فيها ، ففي عام ١٩٧٨ بلغ عدد ورش صناعة العباءة الرجالية (٢٥) ورشة وبلغ عدد العاملين فيها

(٦٠) عاملاً ، أما صناعة تصليح السيارات فقد بلغت ولنفس العام (٨٦) ورشة وبلغ عدد العاملين في كل ورشة (٣ – ٤) عمال ، أما عدد ورش الصناعات الجلدية فقد بلغ (٣٢) ورشة وبعدد عاملين (٤) عمال للورشة الواحدة ولنفس العام[١٦] .

وفي عام ١٩٨٧م ارتفع عدد ورش تصليح السيارات إلى (٣٢٦) ورشة وبلغ عدد العاملين فيها (٧٣٢) عاملاً، كما وصل عدد المخابز والأفران (٣٢) مخبزاً وفرناً وبلغ عدد العاملين فيه (٨٩) عاملاً ، فيما اقتصرت مصانع الثلج على مصنعان يعمل فيهما (٩) عمال فقط ، أما ورش الخياطة فقد بلغت ولنفس العام (٥٠) ورشة بعدد عمال (٦٦) عاملاً بينما استحوذت ورش خياطة العباءة الرجالية على (٩) ورش مقابل (١٦) عاملاً ، أما الصناعات الجلدية (الخفاف) فقد بلغ عدد الورش (١٢) ورشة وبعدد عاملين (٢٥) عاملاً ، وورش النجاره بلغت عام ١٩٨٧م (٢٨) ورشة وبلغ عدد العاملين فيها (٣٢) عاملاً فيما بلغ عدد ورش السمكرة (٣٣) ورشة وبعدد عاملين (٩٧) عاملاً[١٧] .

وفي عام ١٩٩٠م وتماشياً مع بدء الحصار الاقتصادي على العراق بدأت مختلف الصناعات المجتمعية بالاضمحلال نتيجة لعدم تشجيع الحكومة لها ولهجرة أرباب تلك الصناعات من قضاء الزبير إلى المملكة العربية السعودية (النجديين ، والاحسائيين) نتيجة للكساد الاقتصادي الذي أصاب النشاط الصناعي في مجمل أنحاء العراق ، وبعد فتح الحصار الاقتصادي بدأت تلك الصناعات بالعودة إلى مزاولة نشاط أعمالها بشكل كبير كصناعة النجاره وورش تصليح السيارات ومعامل الثلج .

خصائص التوزيع الجغرافي للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير

تمت دراسة الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير حسب ترتيبها ضمن التصنيف الدولي للنشاط الصناعي آخذاً بالدرجة الأساس التصنيف الصناعي العراقي[١٨] .

بلغ مجموع الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير لعام ٢٠١٢م (٢٠) صناعة مجتمعية[١٩] تم ترتيبها وتصنيفها ضمن خمسة قطاعات صناعية جدول(١) والشكل (١) وهي قطاع الصناعات

الغذائية والمشروبات الذي أحتوى على (٦) صناعات مجتمعية هي (صناعة الثلج ، وصناعة تحلية المياه ، وصناعة الخبز(المخابز والأفران) ، وصناعة المعجنات ، وصناعة الراشي ، وصناعة المرطبات) إذ بلغ مجموع الورش الصناعية في هذا القطاع (١٣٠) ورشة صناعيه بنسبة ١٥,٢% من مجموع الورش الصناعية للصناعات المجتمعية في قضاء الزبيروالبالغة(٨٥٥) ورشة صناعية، وبلغ عدد الأيدي العاملة في هذا القطاع (٦٦١) عاملاً بنسبة ٢٢% من مجموع عمال الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير والبالغة (٢٩٩٩) عاملاً ، كما توجد ضمن هذا القطاع صناعة وحيدة من نوعها هي صناعة الراشي في مركز مدينة الزبير والتي تفتقر إليها بقية نواحي القضاء الأخرى .

أما القطاع الصناعي الثاني للصناعات المجتمعية فهو قطاع صناعة المنسوجات والألبسة والجلود والذي يحتوي (٤) صناعات مجتمعية هي (صناعة الندافة، وصناعة الخياطة ، وخياطة العباءة الرجالية ، وصناعة الخرازة) إذ بلغ مجموع عدد الورش الصناعية في هذا القطاع (٨٩) ورشة بنسبة (١٠,٥%) من مجموع ورش الصناعات المجتمعية بأيدي عاملة بلغت (١٩٦) عاملاً بنسبة ٦,٥% من أجمالي عمال الصناعات المجتمعية ، حيث تنفرد مدينة الزبير ضمن هذا القطاع بوجود صناعتين تفتقر إليها باقي نواحي القضاء هما (صناعة العباءة الرجالية وصناعة الخرازة)

أما القطاع الثالث فهو قطاع الصناعات الخشبية والأثاث المصنوع منه واحتوى على صناعة مجتمعية واحدة (صناعة النجاره) إذ بلغ عدد ورشها (١٠٨) ورشه بنسبة ١٢,٦% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية وبلغ عدد العاملين فيها (٢٦٤) عاملاً بنسبة ٨,٨% من مجموع عمال الصناعات المجتمعية .

أما القطاع الرابع فهو قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية واحتوى على صناعة مجتمعية واحدة أيضاً هي (صناعة تعبئة قناني الغاز)[٢٠] وهي الصناعة المتوسطة الوحيدة في منطقة الدراسة إذ تحتوي على (٢٨) عاملاً وبنسبة ١% من مجموع عمال الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير ، وقد بلغ مجموع مصانع هذه الصناعة مصنع واحد بنسبة ٠,١% من مجموع الصناعات المجتمعية في القضاء .

جدول رقم (١)

ترتيب الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير حسب التصنيف الدولي لعام ٢٠١٢ م

ت	نوع القطاع والصناعة	رقم التصنيف الدولي	عدد الورش	الورش%لكل قطاع من مجموع ورش الصناعات المجتمعية	عدد العمال	العمال%لكل قطاع من مجموع عمال الصناعات المجتمعية
أ	قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات	٣١				
١	صناعة الثلج		١٨		١٥٠	
٢	صناعة تحلية المياه		١٣		١١١	
٣	صناعة الخبز (المخابز والأفران)		٦٩		٢٨٣	
٤	صناعة المعجنات		١٨		٧٢	
٥	صناعة الراشي		١		٢	
٦	صناعة المرطبات		١١		٤٣	
	المجموع		١٣٠	%١٥,٢	٦٦١	%٢٢
ب	قطاع صناعة المنسوجات والألبسة والجلود	٣٢				
١	صناعة الندافة		٢٣		٤٩	
٢	الخياطة		٤٣		٩٨	
٣	خياطة العباءة الرجالية		١٣		٢٩	
٤	صناعة الخرازة		١٠		٢٠	
	المجموع		٨٩	%١٠,٥	١٩٦	%٦,٥
جـ	قطاع الصناعات الخشبية والأثاث المصنوع منه	٣٣				
١	النجاره		١٠٨		٢٦٤	
	المجموع		١٠٨	١٢,٦	٢٦٤	٨,٨
د	قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية	٣٥				
١	صناعة تعبئة قناني الغاز		١		٢٨	
	المجموع		١	%٠,١	٢٨	%١
هـ	قطاع صناعات المنتجات المعدنية وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية وتصليح السيارات	٣٨				
١	صناعة سخانات الماء وخزانات الكاز		١		٦	
٢	صناعة خزانات الماء		٢٥		٧٠	
٣	صناعة تنانير الغاز		٤		١٢	
٤	صناعة الأبواب والشبابيك		١٧٨		٤١٠	
٥	ورش تصليح المكائن الزراعية		١١		٢٥	
٦	ورش تصليح السيارات		٢٢٢		٩٧٧	
٧	السمكرة		٦٠		٢٨٩	
٨	الخراطة		٢٦		٦١	
	المجموع		٥٢٧	%٦١,٦	١٨٥٠	%٦١,٧
	المجموع الكلي		٨٥٥	%١٠٠	٢٩٩٩	%١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانيه .

شكل رقم (١)
التوزيع النسبي لمجموع الصناعات ضمن قطاعات الصناعات المجتمعيه
في قضاء الزبير لعام ٢٠١٢م

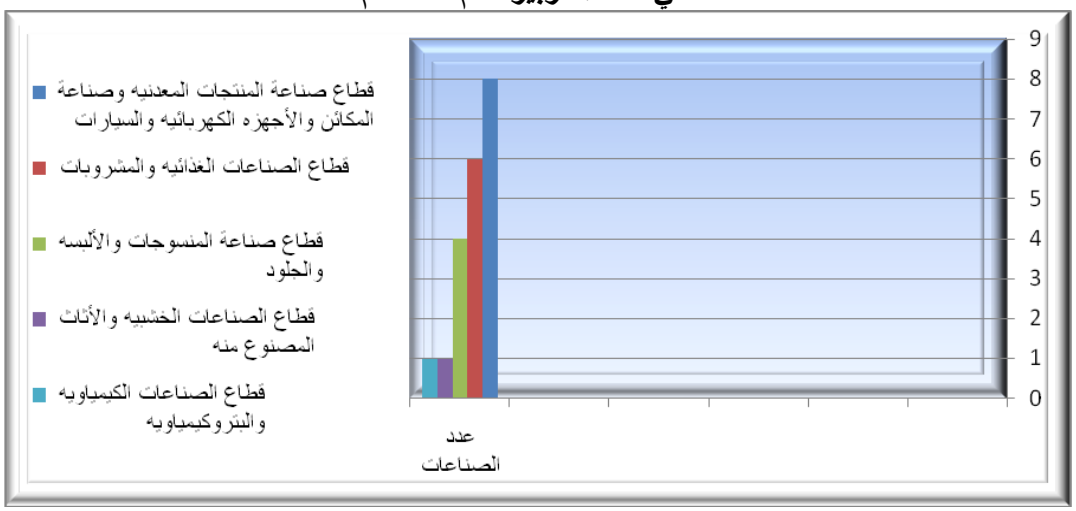

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١) .

أما القطاع الخامس فكان قطاع صناعة المنتجات المعدنية وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية وتصليح السيارات واحتوى هذا القطاع على ثماني صناعات وهي (صناعة سخانات الماء وخزانات الكاز ، وصناعة خزانات الماء ، وصناعة تنانير الغاز ، وصناعة الأبواب والشبابيك ، وورش تصليح المكائن الزراعية ، وورش تصليح السيارات ، والسمكرة ، والخراطة) . وقد بلغ عدد الورش الصناعية في هذا القطاع (٥٢٧) ورشة صناعية بنسبة ٦١,٦% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية ، يعمل فيها (١٨٥٠) عاملاً بنسبة ٦١,٧% من أجمالي عمال الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير . كما احتوى هذا القطاع على صناعات وحيدة من نوعها تركزت في مدينة الزبير هي صناعة (سخانات الماء وخزانات الكاز ، وخزانات الماء ، وتنانير الغاز) فيما أفتقرت إليها باقي نواحي القضاء .

احتل قطاع صناعة المنتجات المعدنية وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية وتصليح السيارات المرتبة الأولى من حيث عدد الصناعات المجتمعية بواقع (٨) صناعات وكذلك في عدد الورش البالغة (٥٢٧) ورشة وبعدد العمال البالغ (١٨٥٠) عاملاً . وكما مبين في الشكلين (٢ ، ٣) فيما

احتل المرتبة الثانية بعدد الصناعات وعدد الأيدي العاملة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ، إذ بلغ عددها (٦) صناعات مجتمعية ، بعدد ورش بلغ (١٣٠) ورشة يعمل فيها (٦٦١) عاملاً ، أما قطاع الصناعات الخشبية فقد احتل المرتبة الثالثة برغم احتوائه على صناعة مجتمعية واحدة (صناعة النجارة) ويعود السبب إلى أن هذه الصناعة تنتشر في جميع نواحي القضاء ، ولحاجة السكان إليها في الوقت الحاضر بسبب ارتفاع المستوى المعاشي الذي بدوره أدى إلى زيادة حالات الزواج ورغبة السكان في اقتناء الأثاث المنزلي أو تصليحه أو تبديله . إذ بلغ عدد الورش في هذه الصناعة (١٠٨) ورشة وعدد العمال (٢٦٤) عاملاً .

شكل رقم (٢)
مجموع ورش الصناعات المجتمعيه في قضاء الزبير
ضمن القطاعات الصناعيه لعام ٢٠١٢م

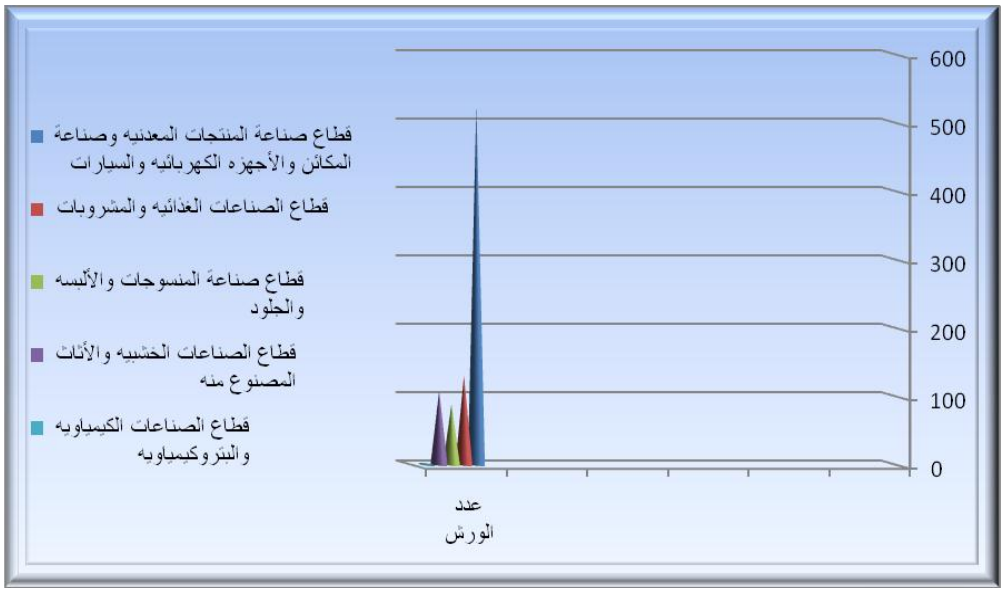

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١)

شكل رقم (٣)
مجموع عمال الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير ضمن القطاعات الصناعيه لعام ٢٠١٢م

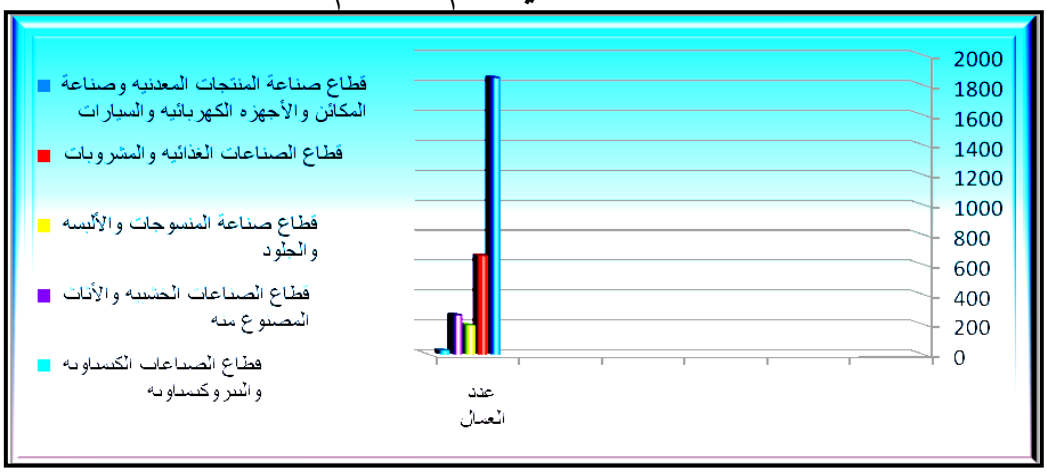

المصدر : من عمل الباحث بألأعتماد على جدول رقم (١) .

أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب قطاع المنسوجات والألبسة والجلود حيث وصل عدد الصناعات المجتمعية في هذا القطاع (٤) صناعات مجتمعية وعدد الورش (٨٩) ورشة وعدد الأيدي العاملة (١٩٦) عاملاً ، فيما احتل قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية المرتبة الأخيرة بواقع صناعة واحدة وبعدد (٢٨) عاملاً .

كما أن جميع العاملين بالصناعات المجتمعية في قضاء الزبير هم من الذكور وذلك لأن أغلب الصناعات هي من الصناعات التي تحتاج إلى جهد عضلي (كصناعة الأبواب والشبابيك ، والنجاره، والسمكرة ، وتصليح السيارات ، وغيرها) أو أنها صناعة لا تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة فهي متوارثة من الآباء (كصناعة الخرازة ، وخياطة العباءة الرجالية) أو أن العرف الاجتماعي لا يسمح للمرأة بالعمل بتلك الصناعات (كصناعة الثلج ، وصناعة الخبز (المخابز والأفران)) وإلى غير ذلك من الأسباب الأخرى .

التوزيع الجغرافي المكاني للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير

إذا نظرنا إلى صورة التوزيع لورش المجموعات الصناعية للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير لعام ٢٠١٢م يتضح أن هذا التوزيع يتركز في محورين أساسيين الأول في مدينة الزبير والثاني في

مدينة خور الزبير بالدرجة الأساس ثم يتدرج إلى باقي مناطق القضاء الأخرى وكما في الجدول(٢) والخريطة(٢) .

إذ شكلت مدينة الزبير النسبة الكبرى من مجموع الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير إذ بلغت (٦٤٨) ورشة صناعية شكل(٤) بنسبة ٧٦% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء والبالغة (٨٥٥) ورشة وبعدد عمال (٢٣٩٦) عاملاً شكل(٥) بنسبة ٨٠% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية لعام ٢٠١٢ والبالغ (٢٩٩٩) عاملاً لأن هذا راجع إلى التركز السكاني الملحوظ في مدينة الزبير[٢١] ، مقارنة بالنواحي الأخرى من القضاء والتي تتسم بصغر أحجامها السكانية ، مما أدى إلى توفر الأيدي العاملة الملائمة والمدربة للعمل بتلك الصناعات .

فضلاً عن وجود التباين المكاني النوعي للصناعات المجتمعية بين مختلف أنحاء منطقة الدراسة إلا أن جميع أنواعها البالغة (٢٠) صناعة تتركز في مركز القضاء شكل (٦) ، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها أن مدينة الزبير هي تعد بمثابة العاصمة لقضاء الزبير فضلاً عن بعدها التاريخي والديني ، كذلك لتوفر عوامل الجذب الصناعي الأخرى والتي تتمثل في المناطق الصناعية(كالصناعية القديمة ، والصناعية الجديدة) ، والحجم السكاني الكبير الذي ينسحب على وفرة الأيدي العاملة بمختلف أنواعها ، وزيادة القدرة الشرائية العالية للسكان بفعل ارتفاع الدخل المعاشي وزيادة أعداد مزارع الطماطة لما له صلة في عملية تصليح المكائن الزراعيه والسيارات ، فضلاً عن الأموال المتأتية من الدول الخليجية لسكان المدينة لوجود صلة القرابة ، ساهمت بشكل نسبي للإسراع بحركة هذه الصناعات ، مما حفز ذلك الرغبات الشخصية لدى أصحاب تلك الصناعات بفتح ورشات بمدينة الزبير لتوفر العوامل الآنفة الذكر .

هذا وقد كانت نسبة قضاء الزبير (١٣%) من مجموع عدد المنشات الصناعية الصغيرة في محافظة البصرة والبالغة (٦٧١٧) منشأة صناعية لعام ٢٠٠١م [٢٢] فيما بلغت نسبة العاملين في الصناعات المجتمعية الصغيرة في القضاء لعام ٢٠١٢م (٢٦%) من مجموع المشتغلين بالمنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة البصرة لعام ٢٠٠١م والبالغ (١١٤١٢) عاملا"[٢٣] .

أما مجموع منشآت الصناعات المتوسطة لعام ٢٠٠١م في محافظة البصرة فقد بلغت (١٥) صناعة وكانت نسبة الصناعات المجتمعية المتوسطة منها في قضاء الزبير ٧% وعدد المشتغلين (٢٦٦) عاملا" إذ بلغت نسبة قضاء الزبير منها ١٠.٥%[٢٤] .

جدول رقم (٢)

أعداد الورش والعاملين في الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير عام ٢٠١٢م

ت	نوع الصناعة	مدينة الزبير		ناحية سفوان		ناحية أم قصر		مدينة خور الزبير		المجموع		كل صناعة% لمجموع الصناعات في القضاء	
١	صناعة الثلج	١٠	٩٤	٥	٣٢	١	٩	٢	١٥	١٨	١٥٠	%٢,١	%٥
٢	صناعة تحلية المياه	٩	٨٩	-	-	٣	١٦	١	٦	١٣	١١١	%١.٥	%٣,٧
٣	صناعة الخبز (المخابزوالأفران)	٣٦	١٣٧	٨	٤٨	١٦	٦٩	٩	٢٩	٦٩	٢٨٣	%٨	%٩
٤	صناعة المعجنات	١٣	٥٢	-	-	٢	٨	٣	١٢	١٨	٧٢	%٢,١	%٢
٥	صناعة الراشي	١	٢	-	-	-	-	-	-	١	٢	%٠.١	%٠.١
٦	صناعة المرطبات	٧	٣٣	-	-	٣	٨	١	٢	١١	٤٣	%١,٣	%١.٤
٧	صناعة الندافة	١٥	٣٣	٣	٦	١	٣	٤	٧	٢٣	٤٩	%٢,٧	%١.٦
٨	صناعة الخياطة	٣١	٧٢	٢	٤	٧	١٧	٣	٥	٤٣	٩٨	%٥	%٣
٩	خياطة العباءة الرجالية	١٣	٢٩	-	-	-	-	-	-	١٣	٢٩	%١,٥	%١
١٠	صناعة الخرازة	١٠	٢٠	-	-	-	-	-	-	١٠	٢٠	%١,٢	%١
١١	صناعة النجاره	٨٢	١٩٨	١١	٣٣	٥	١٣	١٠	٢٠	١٠٨	٢٦٤	%١٢,٦	%٩
١٢	صناعة تعبئة قناني الغاز	١	٢٨	-	-	-	-	-	-	١	٢٨	%٠.١	%١
١٣	صناعة سخانات الماء وخزانات الكاز	١	٦	-	-	-	-	-	-	١	٦	%٠.١	%٠.٢
١٤	صناعات خزانات الماء	٢٥	٧٠	-	-	-	-	-	-	٢٥	٧٠	%٣	%٢
١٥	صناعة تنانير الغاز	٤	١٢	-	-	-	-	-	-	٤	١٢	%٠.٤	%٠.٤
١٦	صناعة الأبواب والشبابيك	١٤٩	٣٤٧	٥	١٠	١٤	٣٠	١٠	٢٣	١٧٨	٤١٠	%٢١	%١٤
١٧	ورشة تصليح المكائن الزراعية	٩	٢١	١	٢	-	-	١	٢	١١	٢٥	%١,٣	%١
١٨	ورشة تصليح السيارات	١٥٨	٨٣٤	١٦	٣٨	١٣	٢٣	٣٥	٨٢	٢٢٢	٩٧٧	%٢٦	%٣٣
١٩	السمكرة	٥٢	٢٦٨	١	٥	٣	٦	٤	١٠	٦٠	٢٨٩	%٧	%٩,٦
٢٠	الخراطة	٢٢	٥١	٢	٤	١	٣	١	٣	٢٦	٦١	%٣	%٢
٢١	**المجموع**	٦٤٨	٢٣٩٦	٥٤	١٨٢	٦٩	٢٠٥	٨٤	٢١٦	٨٥٥	٢٩٩٩	%١٠٠	%١٠٠
	مجموع ورش وعمال الناحية% من المجموع الكلي لورش وعمال القضاء	٧٦ %	٨٠ %	٦ %	%٦	٨ %	٧ %	١٠ %	%٧	١٠٠ %	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : من عمل الباحث ، بالاعتماد على الدراسة الميدانية

خريطه رقم (٢)
التوزيع الجغرافي لعدد ورش الصناعات المجتمعيه حسب القطاعات في قضاء الزبير لعام ٢٠١٢م

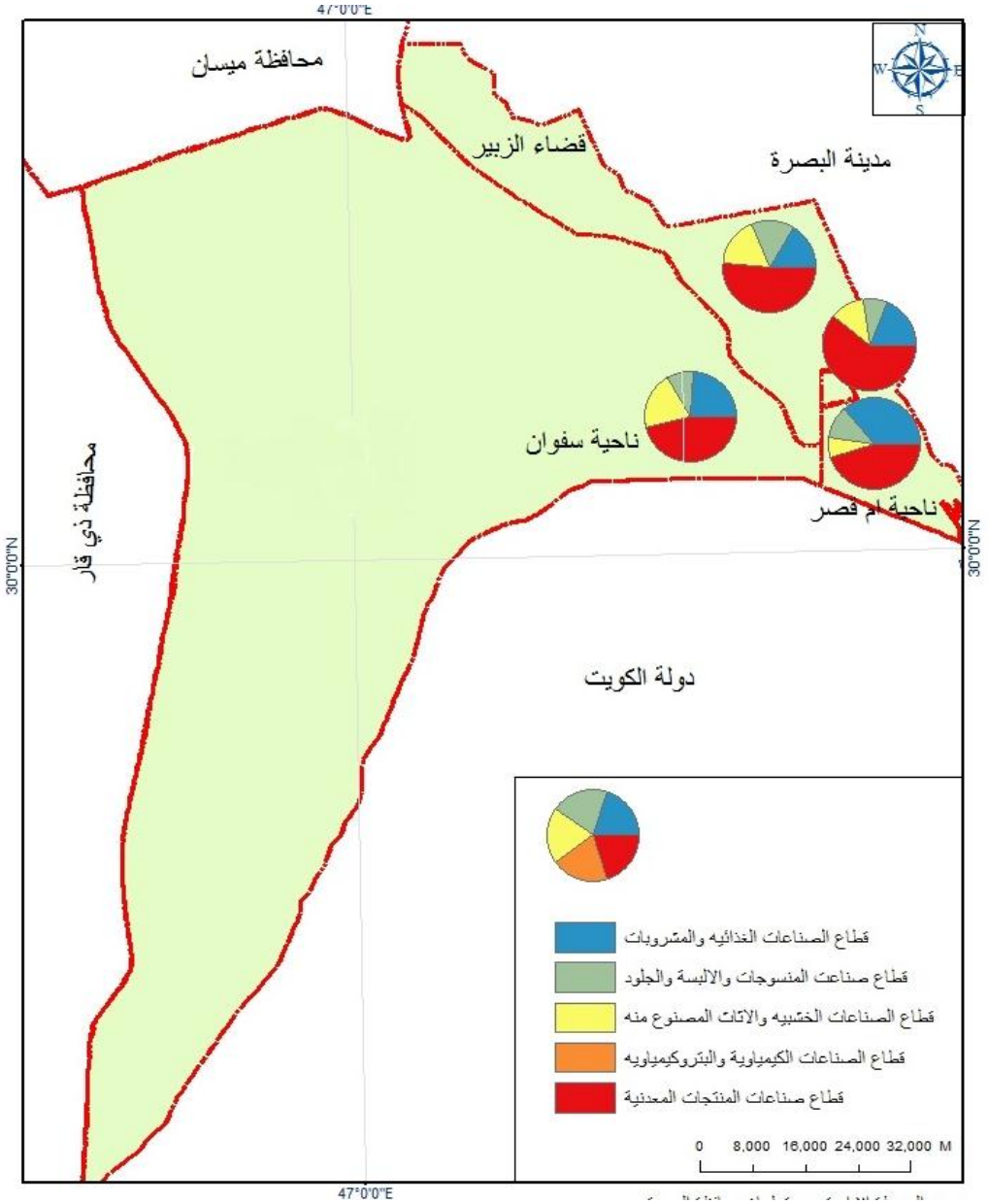

المصدر : من عمل الباحث بألأعتماد على جدول رقم (٢) .

شكل رقم (٤)
أعداد ورش الصناعات المجتمعيه في نواحي قضاء الزبير عام ٢٠١٢م

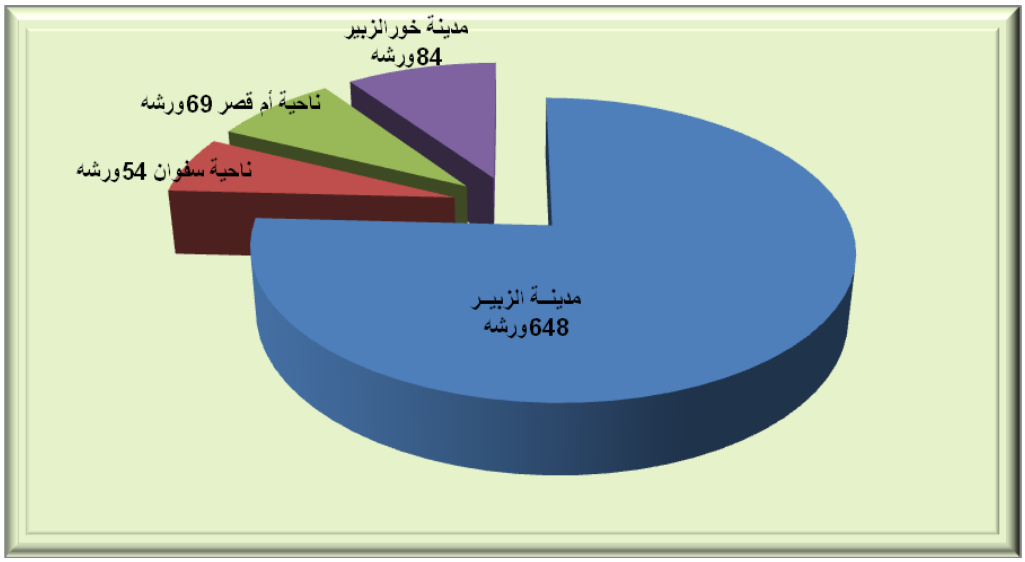

المصدر : من عمل الباحث بألأعتماد على جدول رقم (٢) .

شكل رقم (٥)
أعداد عمال الصناعات المجتمعيه في نواحي قضاء الزبير عام ٢٠١٢م

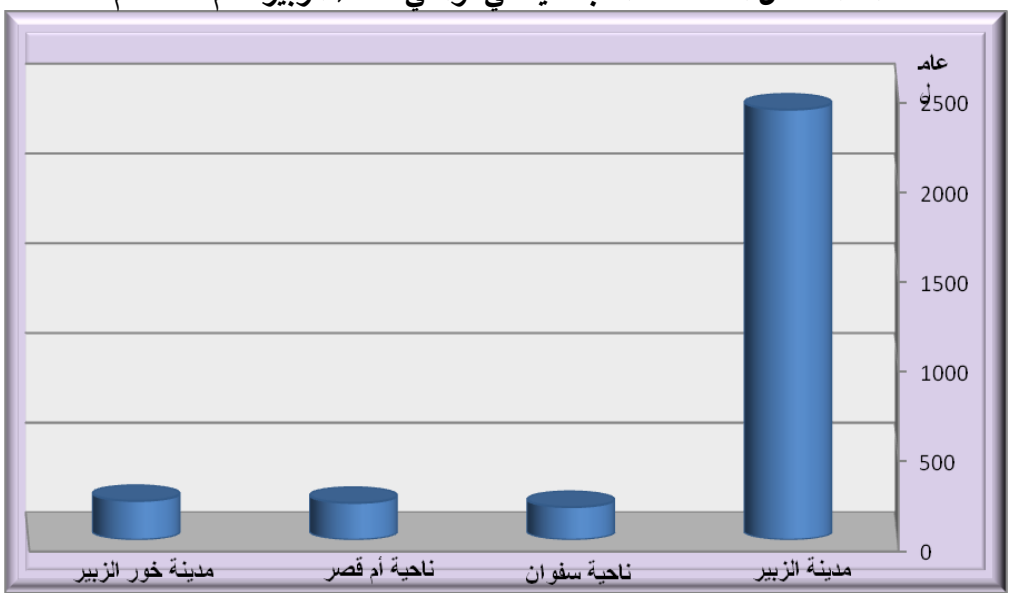

المصدر : من عمل الباحث بألأعتماد على جدول رقم (٢) .

شكل رقم (٦)
أعداد الصناعات المجتمعيه في نواحي قضاء الزبير عام ٢٠١٢م

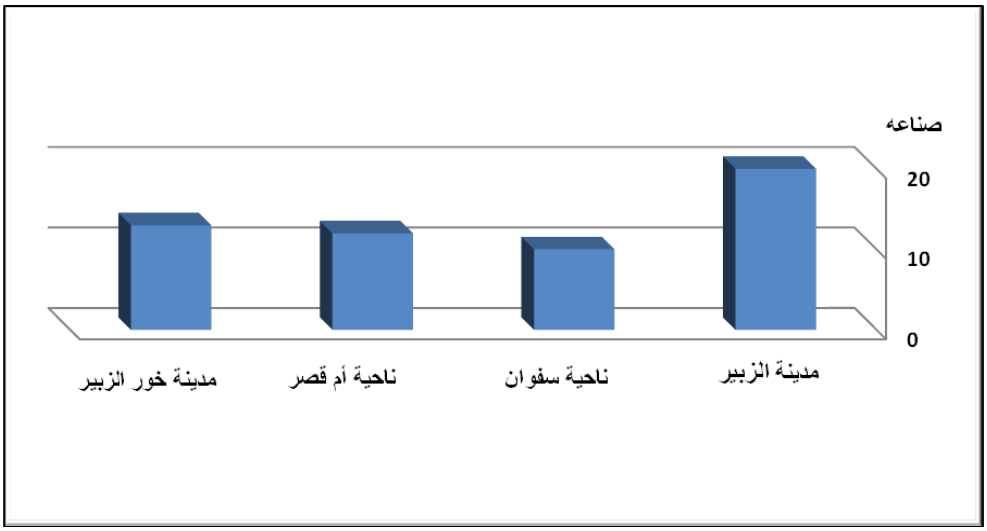

المصدر : من عمل الباحث بألأعتماد على جدول رقم (٢) .

سيتم دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير لعام ٢٠١٢م حسب فروع القطاعات الصناعية وذلك لتوضيح عدد الورشات الصناعية لكل صناعة وعدد العاملين فيها ونسبة كل صناعة من مجموع الصناعات المجتمعية في القضاء ومقومات تواجدها وأهم المشاكل التي تعترضها .

أولاً : قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات

١ــ صناعة الثلج :

بلغ عدد مصانع الثلج في قضاء الزبير (١٨) مصنعاً بنسبة ٢,١% من مجموع الصناعات المجتمعية في القضاء ، فيما بلغ عدد العاملين فيها (١٥٠) عاملاً بنسبة ٥% من مجموع عمال الصناعات المجتمعية في القضاء . وقد تركزت مصانع الثلج في مدينة الزبير بواقع (١٠) مصانع وبنسبة ٥٥,٥% من مجموع مصانع الثلج في القضاء وبعدد عاملين (٩٤) عاملاً بنسبة ٦٢,٦% من مجموع العاملين بمصانع الثلج في القضاء ، وتوزعت على مصنع ثلج الشعيبة في منطقة

الشعيبة ، ومصنع ثلج الكرناوي في منطقة المربد ، ومصنع ثلج العبادي في الصناعية القديمة ، ومصنع ثلج النور والتميمي في الصناعية الجديدة ، ومصنعي ثلج الكرناوي الحديث واليوسف على طريق زبير – سفوان ، ومصنع ثلج أبو ميزا على طريق زبير – أم قصر ، ومصنع ثلج الحجية والبركة على طريق بصرة – زبير[٢٥] .

فيما كان حصة ناحية سفوان (٥) مصانع للثلج شكل نسبة (٢٧,٧%) من مجموع مصانع الثلج في القضاء وبعدد عاملين (٣٢) عاملا ، أما ناحية أم قصر فهناك مصنع واحد شكل نسبة ٥,٥% من مجموع مصانع الثلج في القضاء وبعدد عاملين (٩) عمال في حين كان هناك مصنعان للثلج في مدينة خور الزبير شكلت نسبة ١١% من مجموع مصانع الثلج في القضاء وبعدد (١٥) عاملا"وبنسبة ١٠% من مجموع العاملين في مصانع الثلج في القضاء.

يعمل في المصنع الواحد من (٨ – ١٠) عمال بينهم الماهر وغير الماهر وجميعهم من الذكور ، وتتراوح الطاقة الإنتاجية لمصانع الثلج ما بين ٢٠٠٠ قالب ثلج في اليوم لمصنع ثلج الكرناوي ومصنع ثلج النور إلى ٩٠٠ قالب ثلج في اليوم لمصنع ثلج التميمي والشعيبة .

وتختلف كمية الإنتاج باختلاف فصول السنة فمثلاً أن الإنتاج في فصل الشتاء ينخفض إلى ربع الثلج المنتج في فصل الصيف حيث يقتصر استخدام الثلج في الشتاء على محلات بيع الأسماك واللحوم والمرطبات .

إن سبب توطن مصانع الثلج في مدينة الزبير هو لتوفر المياه المحلاة[٢٦] من مجمع مصانع البتروكيمياويات أو من مصانع تحلية المياه الأخرى في القضاء . كذلك الحجم السكاني الكبير للمدينة والذي يساعد على زيادة الاستهلاك فضلاً عن توفر طرق النقل تساعد في بيع الفائض إلى باقي نواحي القضاء وإلى المدن القريبة منه كمدينة البصرة.

رغم وجود هذا العدد الكبير من مصانع الثلج في القضاء إلا أنه في بعض أيام موسم الصيف يزداد الطلب كثيراً على الثلج وخصوصاً أثناء تحول الرياح من شمالية غربية إلى رياح جنوبية شرقية وارتفاع درجات الحرارة أو في حالة انقطاع التيار الكهربائي إذ يصل سعر قالب الثلج من (١٠٠٠) دينار للقالب الواحد إلى أكثر من (٤٠٠٠) دينارا" .

وتتعرض صناعة الثلج لعدة مشاكل ومعوقات تجعل من إنتاجها متذبذباً قد يؤدي إلى رفع سعر قالب الثلج الواحد ، منها انقطاع ماء الإسالة وزيادة كمية الأملاح فيه وكذلك انقطاع التيار الكهربائي ، والذي يضطر صاحب المصنع إلى إيجاد وسائل بديلة كشراء الماء من السيارات الحوضية الأهلية وكذلك شراء مولدة لتوليد الطاقة الكهربائية[٢٧] . وما ينتج عنها من صرف مبالغ لشراء (الكاز) لتشغيلها ، وهذا جميعه ينعكس على زيادة سعر قالب الثلج الواحد .

٢ـ صناعة تحلية المياه :

لقد أخذت هذه الصناعه تشكل مصدرا" أساسيا" في حياة السكان نتيجه لانتشار الوعي الصحي فيما بينهم وأرتفاع المستوى المعاشي من ناحيه أخرى ، فضلا" عن دخولها كماده أوليه في العديد من الصناعات لاسيما المثلجات والمشروبات الغازيه ، وقد دخلت مؤخرا" كماده أساسيه في الصناعات الأنشائيه كالبناء مثلا" ، حيث أصبحت تستخدم في عمليات صب الخرسانه لقلة ملوحتها .

إن دخول هذه الصناعة إلى قضاء الزبير يعد حديثاً نوعاً ما ففي عام ١٩٩٦م أنشأت محطة البراك لتحلية المياه في محلة العرب الثانية وهي أول محطة لتحلية المياه في مدينة الزبير ، ثم في عام ١٩٩٧م أنشأ مصنع ما شاء الله لتحلية المياه في محلة العرب الثانية تبعه في عام ٢٠٠٠م إنشاء مصنع الزبير لتحلية المياه في محلة الشمال[٢٨] .

وبهذا فهي تشكل ما نسبته ١,٥% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين فيها (١١١) عاملاً وبنسبة ٣,٧% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في قضاء الزبير. توزعت على (٩) مصانع للمياه في مدينة الزبير و(٣) مصانع في ناحية أم قصر ومصنع واحد في ناحية خور الزبير، فيما تفتقر ناحية سفوان لمثل هذه الصناعه .

يرجع سبب زيادة إنشاء هذه المصانع في مدينة الزبير لزيادة نسبة الأملاح في مياه الإسالة أولا وزيادة عدد السكان ثانيا" ، والذي يرافقه الطلب المتزايد على المياه من قبل السكان ومصانع الثلج ، وكذلك لابتعاد مصانع تحلية المياه المتواجدة في المجمعات الصناعية كمجمع مصانع البتروكيمياويات والحديد والصلب والأسمدة عن مدينة الزبير هذا مما شجع المستثمرون على إنشاء تلك المصانع . إذ قدرت كلفة إنشاء مصنع ما شاء الله لتحلية المياه بأكثر من (١٥٠) مليون دينار عراقي آنذاك[٢٩].

إن سبب قلة أوافتقار باقي نواحي القضاء لهذه الصناعة هو لقرب نواحي القضاء الأخرى من مجمعات الصناعة الأساسية وما تنتجه من مياه محلاة جعل إمكانية الحصول عليها أيسر لقربها من مناطق سكناهم ، فضلاً عن أن الكلفة العالية لإنشاء مثل هذه المصانع جعل الكثير من المستثمرين إلى الابتعاد عن الخوض بتلك الصناعة ومحاولة إيجادهم أماكن يكون فيها الطلب على المياه أكثر من غيرها .

هذا وتقدر المساحة التي يحتاجها مصنع تحلية المياه بـ(١٠٠٠ – ١٥٠٠)م٢ وهي تعمل بنظام ٢٤ ساعة ، ويحتوي كل مصنع من (٩ -١٠) عمال ما بين الماهر وغير الماهر . ويبلغ متوسط الطاقة الإنتاجية لمصنع تحلية المياه (٥ طن/ساعة) إذ يباع طن الماء الواحد بسعر(٣٠٠٠) دينار مطروح وحسب أسعار عام ٢٠١٢ . فيما تقل كمية الإنتاج شتاءً إلى النصف بسبب قلة الطلب على المياه الصالحة للشرب .

تعترض صناعة تحلية المياه بعض المشاكل والمعوقات ، منها انقطاع ماء الإسالة مما يضطر العاملون في المصنع إلى سحب المياه من البئر المحفور في داخل المصنع فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي وعطلات في ماطورات الدفع ، فضلاً عن تذبذب أسعار شراء المواد الخام (كالبلي وهي مادة مخاطية تطرد الأطيان غالية الثمن إذ يقدر حاجة المصنع لها بـ(٢٥) لترا" يومياً وكذلك المواد الأخرى كالهكسا ومواد التنظيف والكلور)[٣٠] وهذا يشكل عبئ إضافي على صاحب المصنع يزيد من كمية الأموال المصروفة .

٣- صناعة الخبز (المخابز والأفران) :

إن هذه الصناعة هي ذات استهلاك يومي ويجب أن تكون قريبة من المستهلك لذلك توطنت بالقرب من المناطق السكنية أو في مراكز النواحي وتتوزع المخابز والأفران على جميع نواحي قضاء الزبير إذ بلغ مجموع المخابز والأفران في قضاء الزبير(٦٩) مخبزاً وفرناً بنسبة ٧,٣% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وبلغ عدد العاملين (٢٦٤) عاملاً بنسبة ٩% من مجموع العاملين في الصناعات المجتمعية موزعة حسب الحجم السكاني لكل مدينة ، إذ بلغت في مدينة الزبير (٣٦) مخبزاً وفرناً بنسبة ٤٤,٧% من مجموع المخابز والأفران في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين فيها (١٠٩) عاملاً بنسبة٦١% من مجموع العاملين في المخابز والأفران في

القضاء توزعت مابين (١٩) فرناً للصمون في أحياء (العسكري ، وحي المعلمين ، و ٩نيسان ، ومحلة الشمال ، والعرب الأولى ، والكوت ، ولكل منهما فرن واحد، وهناك فرنان في كل من محلة الجمهورية الأولى والأبنية الجاهزة و (٤) أفران في محلة العرب الثانية ، والمتبقي في مركز المدينة) أما عدد المخابز فقد بلغ (١٧) مخبزا" في مدينة الزبير توزعت هي الأخرى ما بين أحياء (الدريهمية ، وحي المعلمين ، والمربد ، والجمهورية الثانية ودور البلدية و٩نيسان والكوت ولكل منهما مخبز واحد ، وهناك ثلاث مخابز في الحي العسكري ومخبزان في كل من محلة العرب الأولى والثانية ، والمتبقي في مركز المدينة)[٣١] .

أما ناحية سفوان فيوجد فيها من المخابز والأفران (٨) بنسبة ١١,٦% من مجموع المخابز والأفران في القضاء في حين شكل عدد العاملين في هذه الصناعة ١٣% من مجموع العاملين بهذه الصناعة في القضاء ، حيث استحوذت ناحية سفوان على (٤) مخابز(٤)افران صمون .

أما ناحية أم قصر فقد بلغت حصتها من المخابز والأفران (١٦) ما نسبته ٢٣% من مجموع المخابز والأفران في القضاء وفي الوقت نفسه شكل عدد العاملين فيها (٦٩) عاملاً بنسبة ٢٤% من مجموعهم في القضاء إذ بلغ عدد المخابز (٧) وعدد الأفران (٩)أفران .

أما مدينة خور الزبير فقد بلغ عدد المخابز والأفران فيها (٩) بنسبة ١٣% من مجموع المخابز والأفران وعدد العاملين (٢٩) عاملاً بنسبة١٠%من مجموع العاملين بالمخابز والأفران في القضاء وتوزعت ما بين (٦) مخبز و(٣) فرن صمون.

وبناءً على ما تقدم فإن معدل عدد العاملين في المخبز والفرن الواحد يتراوح من (٣ – ٦) عاملا" بينهم الماهر وغير الماهر بالمقابل أن إنتاجهما من الخبز والصمون يعتمد حسب حجم المخبز وموقعه وكمية الطلب وتبعاً لذلك فمعدل ما يتم استهلاكه من مادة الطحين لكل مخبز وفرن من (١٠٠ – ٢٥٠)كغم خلال فترة النهار ، لأنها تعمل بنظام الوجبة الواحدة[٣٢] .

كما أن المخابز والأفران إنتاجهما لم يصل للمستهلك فقط فهو يصل إلى المطاعم والشركات العاملة في القضاء وهي كذلك تعتريها الكثير من المعوقات منها تذبذب أسعار الطحين وعدم وصول كميات الوقود (الكاز) بشكل منتظم مما يضطر صاحب المخبز أو الفرن لشراءه من السوق السوداء.

إن ما يميز مخابز وأفران قضاء الزبير هي من النوع ذات البناء القديم وصغر المساحة إذ لا تتجاوز مساحة المخبز أو الفرن الواحد كحدٍ أقصى (١٠٠)م٢ وهي تفتقر إلى وجود المخازن الكافية لخزن مادة الطحين والوقود .

٤ ـ صناعة المعجنات :

إن صناعة المعجنات هي مادة غذائية أخرى تضاف لباقي الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير ، إذ يبلغ مجموعها في قضاء الزبير (١٨) فرناً للمعجنات بنسبة ٢,١% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين فيها (٧٢) عاملاً بنسبة ٢% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية .

إن ما يميز صناعة المعجنات هو انتشارها المشتت وغير المتساوي إذ تتوزع بواقع (١٣) فرن للمعجنات في مدينة الزبير بنسبة ٧٢% من مجموع أفران المعجنات في القضاء بعدد عاملين (٥٢) عاملاً وبنسبة ٧٢% من مجموع العاملين في أفران المعجنات في قضاء الزبير موزعة في (حي المعلمين ، والحي العسكري ، والجمهورية الثانية ، ومحلة العرب الثانية ، لكل منها فرن واحد ، وهناك فرنان في محلة الجمهورية الأولى ، والمتبقي في مركز مدينة الزبير)[٣٣] .

أما باقي أفران المعجنات البالغ عددها اثنان موزعة بواقع فرنان في ناحية أم قصر وثلاثة أفران في مدينة خور الزبير وبنسبة ٢٨% من مجموعها في القضاء وبعدد(٤) عمال لكل فرن وبنسبة ١٧% من مجموع العاملين في أفران المعجنات . فيما تفتقر ناحية سفوان لمثل هذه الصناعة .

يعمل في الفرن الواحد من (٣ – ٤) عاملا" بينهم الماهر وغير الماهر، كما أن كمية الإنتاج كالكعك والبساكت والحلويات وغيرها يزداد الطلب عليها أثناء المناسبات كالأعياد والزواج وما شاكل ذلك .

وكباقي الصناعات المجتمعية الأخرى فهناك مشاكل تواجه هذه الصناعة منها تذبذب أسعار الطحين الصفر والدهن والسكر ، فضلاً عن عدم انتظام وصول الوقود الكاز .

٥ ــ صناعة الراشي :

هي الصناعة الوحيدة في قضاء الزبير وتقع في منطقة الجمهورية لثانيه في مدينة الزبير ، إذ تم إنشاء مصنع الزبير لصناعة الراشي على مساحة (٤٠)م٢ فقط وبعدد عاملين أثنين وبنسبة ٠.١% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير.

إن صناعة الراشي من الصناعات التي تحتاج إلى خبرة ودراية تامة بعمل الراشي لذا افتقرت إليها باقي نواحي القضاء ويعمل المصنع بنظام موسمي يبدأ من شهر كانون الأول وإلى نهاية شهر آذار أي لفترة (٤) أشهر وهي فترة الطلب على هذه المادة وذلك لبرودة الجو ، بعد ذلك يتوقف المصنع ويبدأ بالانتظار إلى بداية الموسم .

وتتلخص عملية صناعة الراشي بجلب محصول السمسم من محافظة ذي قار[٣٤] وتنقيعه في الماء بواسطة حوضين يحتوي كل منهما على ماء وملح ثم يقشر بواسطة القشارة وينزل القشر للأسفل ويرتفع اللب إلى الأعلى ثم يذهب إلى ماء محلى خالي من الأملاح ومن ثم يجفف ويطحن ، إذ إن الطن الواحد من السمسم ينتج (٧٠٠)كغم من الراشي . وتزداد كمية الإنتاج حسب الطلب عليها ، إذ يباع الكيلو غرام الواحد بسعر(٤٠٠٠) دينار حسب أسعار عام ٢٠١٢م[٣٥] .

هناك معوقات تعترض هذه الصناعة منها انقطاع التيار الكهربائي وتذبذب أسعار السمسم بين فترة وأخرى .

٦ـ صناعة المرطبات :

تنشر صناعة المرطبات في قضاء الزبير بشكل غير منتظم إذ يبلغ مجموع مصانع المرطبات في القضاء (١١) مصنعاً بنسبة ١,٣% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير، وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة (٤٣) عاملاً بنسبة ١,٤% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في القضاء .

وتوزعت على (٧) مصانع للمرطبات في مدينة الزبير بنسبة ٦٤% من مجموع مصانع المرطبات في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٣٣) عاملاً بنسبة ٧٧% من مجموع العاملين في صناعة المرطبات في القضاء .

إن هذه المصانع ما هو حجمه كبير وما بين ورشات صناعية صغيرة وجميع هذه المصانع أنشأت في مركز مدينة الزبير عدا مصنع مثلجات النجوم الذي أنشأ في المنطقة الصناعية الجديدة في بداية عام ٢٠٠٤ بكلفة أكثر من (١٠٠,٠٠٠) دولار وبطاقة إنتاجية تقدر بـ(٣٠,٠٠٠) قطعة يومياً سعة (٨٠) غم و(٢٥٠)غم[٣٦]. وهو أكبر مصانع المثلجات في قضاء الزبير، حيث يبيع إنتاجه خارج القضاء إلى ناحي سفوان وأم قصر ومدينة خور الزبير.

أما باقي مصانع المرطبات في مدينة الزبير فهي من النوع الصغير كمرطبات أبو ماجد ومرطبات عبد الخالق ومرطبات أبو جعفر .

في حين بلغ عدد مصانع المرطبات في ناحية أم قصر (٣) مصانع بنسبة ٢٧% من مجموع مصانع المرطبات في القضاء وبعدد (٨) عمالا" بنسبة ١٨.٥% من مجموع العاملين بصناعة المرطبات في القضاء . كما أن هناك مصنع واحد في مدينة خور الزبير شكل نسبة ٩% من مجموع مصانع صناعة المرطبات في القضاء وبعدد عمال بلغ عاملان بنسبة ٤.٥% من عدد العاملين بصناعة المرطبات في قضاء الزبير .

يزداد الطلب على هذه الصناعة صيفاً بسبب ارتفاع درجات الحرارة ويقل شتاءً ، لذا تقل كمية الإنتاج تبعاً لذلك ، ويعود السبب إلى تركز أغلب مصانع المرطبات في مدينة الزبير وذلك للحجم السكاني الكبير الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك .

تعتري هذه الصناعة الكثير من المشاكل منها انقطاع التيار الكهربائي وتذبذب أسعار الحليب فضلاً عن تذبذب أسعار السكر والنشويات .

ثانياً : قطاع صناعة المنسوجات والألبسة والجلود

١ ـ صناعة الندافة :

تعد صناعة الندافة من الصناعات المجتمعية القديمة التي توطنت في قضاء الزبير والتي كان يعتمد عليها سكان القضاء في سد حاجاتهم ، ولا تزال تلك الصناعة فارضة وجودها في القضاء رغم التراجع في أعدادها إذ أنها من الصناعات المتوارثة إذ بلغ عددها (٢٣) ورشة مشكلة نسبة ٢,٧% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين فيها(٤٩) عاملاً وبنسبة ١,٦% من مجموع العاملين في الصناعات المجتمعية في القضاء .

توزعت هذه الصناعة في منطقة الدراسة بواقع (١٥) ورشة للندافة في مدينة الزبير وبنسبة ٦٥% من مجموع ورش الندافة في القضاء . وبلغ عدد العاملين فيها (٣٣) عاملاً شكلوا نسبة ٦٧% من العاملين في صناعة الندافة في القضاء ، واستحوذ مركز مدينة الزبير على (٩) ورش ومحلة العرب الثانية على (٤) ورش ودور الأبنية الجاهزة والحي العسكري على ورشة واحدة [٣٧].

وكان نصيب ناحية سفوان (٣) ورش للندافة شكلت نسبة ١٣% من مجموع ورش الندافة في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٦) عمال شكلوا نسبة ١٢% من مجموع العاملين بورش الندافة في القضاء ، في حين بلغ عدد ورش صناعة الندافه في ناحية أم قصر ورشه واحده وفي مدينة خور الزبير (٤) ورش وبعدد عاملين (٧) .

إن السبب الرئيس في عدم انتشار صناعة الندافة بشكل كثيف في جميع مناطق قضاء الزبير لأن هذه الصناعة تحتاج إلى خبرة متوارثة ولا يستطيع كل فرد العمل بها إلا إذا توفرت له الخبرة الكافية ، كما أن المعدل العام للعاملين فيها من (٢ – ٣) عمال في الورشة الواحدة .

إن هذه الصناعة تواجه خطر الاختفاء أو الانحسار بسبب منافسة الصناعة الأسفنجية لها والتي تلاقي سوقاً رائجة تنافس صناعة الندافة على اعتبار أن الندافة هي من الصناعات التراثية القديمة ، لكن رغم ذلك أن صناعة الندافة لا تزال لها مستهلكيها ومحبيها وخصوصاً التقليد السائد في فترة تجهيز دار الزوجية في ضرورة شراء فراش كبير مصنوع من القطن ، فضلاً عن لجوء بعض السكان إلى تحويل الفرش القطنية القديمة إلى مجموعة من المخاد (الفرشة العربية) .

توجد بعض المعوقات تواجه هذه الصناعة فضلاً عن المنافسة الآنفة الذكر هو ارتفاع أسعار القطن بكافة أنواعه (الأسمر والأبيض) وكذلك قدم المكائن المستخدمة وما ينتج عنها من قلة في أدائها .

٢ ـ صناعة الخياطة :

ما من شك أن صناعة الخياطة هي صناعة يحتاج إليها جميع سكان القضاء ، ويظهر من خلال الدراسة الميدانية أن جميع ورش الخياطة في القضاء هي تقوم بخياطة الملابس الرجالية عدا ورشتين تقوم بخياطة ملابس نسائية وجميعها يديرها خياطون رجال عدا ورشة واحدة تديرها (امرأة) وتلك الورشة واقعة في سوق البنات في مدينة الزبير .

والسبب يعود إلى أن النساء تفضل خياطة ملابسها وملابس أطفالها إما في البيت إن كانت هي تعرف ممارسة مهنة الخياطة أو إرسالها إلى خياطات يمتهن الخياطة في البيوت لذا فإن جميع الخياطين في المحلات السكنية ومركز المدينة إما يقومون بخياطة الدشداشة الرجالية أو القميص أو

البنطلون الرجالي . وأحياناً تتجمع تلك المهنة فيما بعضها مكملـة لسوق واحـد يسمى باسمها (سوق الخياطين) كما هو معروف في مركز مدينة الزبير .

تتوزع ورش صناعة الخياطة على مختلف منطقة الدراسة إلا أنها ليست متساوية في العدد وتبعاً لحجم السكان وسعة السوق والطلب .

لذا فقد بلغ عدد ورش الخياطة (٤٣) ورشة بنسبة ٥% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وعدد العاملين فيها (٩٨) عاملاً شكلوا نسبة ٣% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في القضاء .

احتلت مدينة الزبير المرتبة الأولى من حيث عدد ورش الخياطة بواقع (٣١) ورشة خياطة شكلت نسبة ٧٢% من مجموع ورش الخياطة بالقضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٧٢) عاملا بنسبة ٧٣% من عدد العاملين بصناعة الخياطه بالقضاء وتوزعت بواقع(٢٩ ورشة خياطة في مركز مدينة الزبير، وورشتان في محلة العرب الثانية) .

أما ناحية سفوان فقد بلغ عدد ورش الخياطة فيها ورشتان بنسبة ٤,٦% من مجموع العاملين في صناعة الخياطة ، أما ناحية أم قصر فقد بلغ عدد ورش الخياطة فيها(٧) ورش بنسبة ١٦% من مجموع ورش الخياطة في القضاء وبلغ عدد العاملين في تلك الصناعة (١٧) عمال بنسبة ١٧% من مجموع العاملين بصناعة الخياطة في القضاء ، أما مدينة خور الزبير فقد كان نصيبها(٣) ورش بنسبة ٧% من مجموع ورش الخياطة في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٥) عمال شكلوا نسبة ٥% من مجموع العاملين بورش الخياطة في القضاء .

تشهد هذه الصناعة ازدهاراً كبيراً في مدن القضاء مما انعكس على أعداد ورشها نتيجة لزيادة الطلب على خياطة الملابس وذلك لزيادة الدخول وازدياد أعداد السكان . إلا أنها تواجه بعض المعوقات منها انقطاع التيار الكهربائي وضيق مساحة ورش الخياطة بسبب غلاء أثمان الأراضي في مراكز المدن وغلاء الإيجارات .

٣ ـ خياطة العباءة الرجالية :

إن هذه الصناعة هي من الصناعات المجتمعية القديمة جداً ، إذ يمتد عمرها مع بداية نشوء مدينة الزبير ، وهي صناعة شعبية تركز تواجدها في قضاء الزبير وحصراً في مركز مدينة الزبير ، إن هذه الصناعة كانت ولا تزال من الصناعات المشهورة والمشهود لها بالجودة في قضاء الزبير إذ كانت تصل شهرتها إلى الدول الخليجية المجاورة لمحافظة البصرة كدولة الكويت والمملكة العربية السعودية إذ كان القادمون من تلك الدول يقومون بشرائها لأنها كانت تضاهي في الجودة الصناعات المتواجدة في دولهم ، وهي أيضاً صناعة متوارثة تنحصر مزاولة تلك الصناعة بسكان مدينة الزبير ويعد (النجديين والإحسائيين) أكثر سكان المدينة مزاولة لهذه الصناعة وبدأت تنحسر تلك الصناعة ويقل عدد ورشها نتيجة لرحيل الكثير من أربابها إلى المملكة العربية السعودية وخصوصاً خلال فترة الحصار الاقتصادي على العراق .

ولكن رغم ذلك لا تزال تحيا تلك الصناعة وتتواصل وتثبت وجودها وخصوصاً بعد فتح الحصار الاقتصادي وما تلاه من انفراج اقتصادي وفتح باب السفر لدول الخليج العربي .

تتركز جميع ورش خياطة العباءة الرجالية في مدينة الزبير بواقع (١٣) ورشة أي بنسبة ١,٥% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وكان عدد العاملين فيها (٢٩) عاملاً يشكلون نسبة ١% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في قضاء الزبير ، وجميعهم من الذكور .

وتتنوع خياطة العباءة الرجالية بين خياطة العباءة الشتوية من الصوف (بدري) إلى العباءة الصيفية (خاجية) والبهارية (وبر بهاري)[٣٨] إذ يجلب الغزل من النجف بعد حياكته وصبغه بالصبغ الصناعي ، وفي القضاء تخيط العباءة حسب الطلب وتعرض في نفس المحل لغرض البيع إذ تصل أسعارها من (٧٥٠٠٠) دينارا" للعباءة التي تخيط بالمكينة وغزلها من النوع العادي إلى خياطة الزري التي تخيط باليد وتصل إلى أكثر من (٢٥٠٠٠٠) دينارا" حسب أسعار عام ٢٠١٢م[٣٩].

وأهم ما يواجه هذه الصناعة من معوقات الآن هو عزوف الأبناء عن العمل بعد كبر أو مرض أو وفاة آبائهم ، مما يجعلها معرضة للاندثار في المستقبل ما لم يكن هناك تدخل من قبل نقابة العمال والمسؤولين في القضاء لغرض التشجيع في الاستمرار بهذه الصناعة فضلاً عن تذبذب أسعار الغزول[٤٠] وخصوصا التي يتم الحصول عليها من محافظة النجف .

٤ ـ صناعة الخرازة :

الخرازين هم الذين يقومون بصناعة النعل من الجلود وخياطتها إذ أن عمر هذه الصناعة يمتد مع عمر تواجد خياطة العباءة الرجالية وتقوم صناعة الخرازة في نفس الورشة إلى جانب خياطة العباءة الرجالية ، كما أن تاريخ الصناعتين يمتد معاً جنباً إلى جنب من ازدهار لهذه الصناعة أو تذبذبها .

كانت للخرازة الزبيرية ولا تزال الشهرة بحيث وصلت إلى مختلف دول الخليج العربي وذلك لجودة الجلود المستخدمة ، فضلاً عن جودة خياطتها وهي الأخرى تركزت في مدينة الزبير وهاجر معظم أربابها إلى المملكة العربية السعودية خلال فترة الحصار الاقتصادي على العراق إلا أنها معرضة إلى الاختفاء ما لم يكن هناك تدخل حكومي لإنقاذ هذه الصناعة .

توجد في مدينة الزبير (١٠) ورش لصناعة الخرازة تشكل نسبة ١,٢% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة (٢٠) عاملاً يشكلون نسبة ١% من مجموع العاملين في الصناعات المجتمعية في القضاء . تحصل هذه الصناعة على الجلود من معامل دباغة الجلود في النجف سابقاً وحالياً من معامل دباغة الجلود في بغداد إذ يصل سعر النعال إلى (٢٥٠٠٠) دينارا" حسب أسعار عام ٢٠١٢م[٤١] .

تواجه هذه الصناعة بعض المشاكل منها ارتفاع أسعار الجلود وعزوف الأبناء عن العمل في هذه الصناعة ، كما أن الانفراج الاقتصادي مؤخراً وفر فرص عمل أخرى في المجال الحكومي ، مما يشكل خطراً يواجه هذه الصناعة يستدعي الدعم المادي والمعنوي من قبل المسؤولين في القضاء .

ثالثاً : قطاع الصناعات الخشبية والأثاث المصنوع منه

١ ـ صناعة النجاره :

صناعة النجاره هي الصناعة المجتمعية الوحيدة في هذا القطاع وهي تنتشر في جميع نواحي ومدن قضاء الزبير وتعتمد في عملها على العاملين الذكور ذوات المهاره العاليه ، وقد كانت في منتصف القرن الماضي عدد ورشها قليل ويعتمد بقاء الورشة وعملها على جودة الصناعة وقوة المنافسة بين الورشات الأخرى . إذ كان في قضاء الزبير نجارون ماهرون قدماء مشهورون في هذه الصناعة أمثال (نجارة الشايجي) التي لا تزال يفتخر بها النجارون الزبيريون وذلك لجودتها وتقنيتها العالية .

وفي الآونة الأخيرة وبعد فتح الحصار الاقتصادي تزايدت حالات الزواج بعد حصول الانفراج الاقتصادي وعودة المهجرين إلى الوطن وسهولة الحصول على الخشب المستورد عن طريق موانئ البصرة، ازدهرت هذه الصناعة وتزايد أعدادها وتنوعت ما بين ورشة كبيرة إلى محل صغير إلا أنها تتميز بتبعثر توزيعها الجغرافي.

بلغ مجموع ورش النجاره في قضاء الزبير (١٠٨) ورشة شكلت نسبة ١٢,٦%من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٢٦٤)عاملاً شكلوا نسبة ٩% من مجموع العاملين في الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير توزعت على (٨٢) ورشة في مدينة الزبير بنسبة ٧٦% من مجموع ورش النجاره في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (١٩٨) عاملاً شكلوا نسبة ٧٥% من مجموع العاملين بصناعة النجارة في القضاء وتوزعت بواقع (٢٩) ورشة في مركز مدينة الزبير ، و(٧) ورش في محلة الحي العسكري ، و(٣) ورش في محلة الدريهمية ، وورشة واحدة في حي الشهداء ، و(٣٩) ورشة في محلة العرب الثانية منها (٣٢) ورشة في سوق الهرج ، و(٣) ورش في محلة الكوت)[٤٢] .

أما ناحية سفوان فبلغ عدد ورش النجاره فيها (١١) ورشة بنسبة ١٠% من مجموع ورش النجاره في القضاء ، وبلغ عدد العاملين فيها (٣٣) عاملاً شكلوا نسبة ١٢.٥% من مجموع العاملين بصناعة النجاره في قضاء الزبير .

أما ناحية أم قصر فقد بلغ مجموع ورش النجاره فيها (٥) ورش شكلوا نسبة ٥% من مجموع ورش النجاره في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (١٣) عاملاً شكلوا نسبة ٥% من مجموع العاملين بصناعة النجاره في قضاء الزبير .

أما مدينة خور الزبير فقد بلغ عدد ورش النجاره فيها (١٠) ورش بنسبة ٩% من مجموع ورش النجاره في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٢٠) عاملاً شكلوا نسبة ٧.٥% من مجموع العاملين في النجاره في قضاء الزبير .

إن هذه الصناعة تلاقي رواجاً كبيراً في الوقت الحاضر بسبب الإقبال المتزايد من السكان على اقتناء الأثاث المنزلي أو تصليح الأثاث القديم وذلك لزيادة أعداد السكان وارتفاع المستوى المعاشي الذي هو عامل مشجع لاستمرار هذه الصناعة وتطورها . لذا فإنها بحاجة إلى تشجيع مستمر من

قبل المسؤولين في القضاء للدعم (المعنوي والمادي) والذي سيؤدي بدوره مستقبلاً إلى الحد من استيراد الأثاث من الخارج وبالتالي سيوفر العملات الصعبة للبلد فضلاً عن تشغيل الأيدي العاملة في القضاء.

ورغم ذلك فإن هناك معوقات تعترض هذه الصناعة منها انقطاع التيار الكهربائي في القضاء في الوقت الحاضر والارتفاع المستمر لأسعار الخشب ، كما أن صغر مساحة الورشة يؤدي إلى اضطرار العاملين في الورشة لجعلها محلاً لصنع الأثاث وعرضه في آن واحد ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الإيجارات في مراكز النواحي الذي يحول دون أن يكون هناك للعامل في هذه الصناعة محلين الأول لصنع الأثاث والثاني يستخدم للعرض . كما أن هذه الصناعة تتعرض للفتور في شهري محرم وصفر من السنة الهجرية .

رابعاً : قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية

١- صناعة تعبئة قناني الغاز :

تعد هذه الصناعة الوحيدة في هذا القطاع والتابعة للقطاع الخاص[٤٣] . حيث يقع المصنع على طريق زبير – سفوان ضمن الحدود البلدية لمدينة الزبير، وتم إنشاؤه عام ٢٠٠١م على مساحة(٧٥٠٠)م٢ وتعود ملكية أرضه لبلدية الزبير ، وقد قدرت كلفة إنشائه بـ(٥٠٠) مليون دينار وبطاقة إنتاجية تبلغ (٢٥٠٠) أسطوانة في اليوم[٤٤] .

يعمل المصنع بنظام الوجبة الواحدة ، إذ يتوزع إنتاجه على جميع نواحي محافظة البصرة [٤٥]. بلغ عدد العاملين فيه (٢٨) عاملاً بنسبة ١% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في قضاء الزبير . ورغم تشجيع المسؤولين في القضاء لإنشاء المصنع عن طريق تخصيص الأرض له إلا أنه تعترضه بعض المشاكل منها عدم وصول الغاز السائل بشكل منتظم من منشأة غاز الجنوب لعدم توفر السيارات الحوضية بالعدد الكافي ، وانقطاع التيار الكهربائي فضلاً أن المعمل لا يملك أسطوانات عائدة له وإنما جميع الأسطوانات هي للوكلاء ويتم تعبئتها بعد استلامها قبل بضع ساعات[٤٦] .

خامساً : قطاع صناعة المنتجات المعدنية وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية والسيارات

١ ـ صناعة سخانات الماء وخزانات الكاز :

تقع هذه الصناعة في منطقة الصناعية الجديدة ، وهي الصناعة الوحيدة في قضاء الزبير التي تقوم بصناعة سخانات الماء وكذلك خزانات الكاز جنباً إلى جنب في ورشة واحدة . ففي موسم الشتاء يتم صناعة سخانات الماء وفي بداية موسم الصيف تتوقف الورشة من صناعة السخانات لقلة الطلب عليها وتتحول إلى صناعة خزانات الكاز للسيارات وكذلك لحفظ الكاز الذي يستخدم كوقود لمكائن السقي في مزارع الطماطة .

في الآونة الأخيرة بدأت الورشة تتوسع في إنتاج خزانات الكاز وذلك لازدياد الطلب عليها ليبقى إنتاجها من السخانات حسب الطلب .

إن افتقار القضاء لمثل هذه الصناعة هو عائد إلى أن هذه الصناعة تتطلب خبرة ودراية تامة في كيفية صنع سخانات الماء وإدخال التقنية الحديثه عليها كي تستطيع منافسة السخانات المحلية والمستوردة ، كما أنها تعد من الصناعات الموسمية لذلك فهي صناعة غير مشجعة في إنشاء ورش جديدة .

بلغ عدد ورش هذه الصناع ورشة واحدة تركزت في مدينة الزبير(المنطقة الصناعية الجديدة) وشكلت نسبة ١.٠% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٦) عمال شكلوا نسبة ٢.٠% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في القضاء .

إن هذه الصناعة إن لم يكن هناك تشجيع لها من قبل المسؤولين في القضاء فإنها ستواجه الاختفاء فضلاً عن بعض المشاكل التي تقف حائلاً أمام تطورها من ارتفاع أسعار الصفيح (البليت) وانقطاع التيار الكهربائي وانحسار الطلب على السخانات في موسم واحد (موسم الشتاء) .

٢ ـ صناعة خزانات الماء :

إن هذه الصناعة من الصناعات الرائجة في قضاء الزبير وذلك لحاجة سكان القضاء لاقتنائها بسبب تذبذب وانقطاع ماء الإسالة لذلك فما من دار سكنية تخلو من خزانات الماء وغالباً ما يوجد في الدار الواحدة أكثر من خزان ماء ، وقد تركزت هذه الصناعة في مركز مدينة الزبير وافتقار باقي نواحي القضاء الأخرى بسبب الحجم السكاني الكبير لمدينة الزبير عنه في نواحي القضاء الأخرى كما أن مركز مدينة الزبير يعد سوقاً كبيرة لمختلف مناطق القضاء فسكان ناحية سفوان في أغلب الأحيان يتوجهون إلى مدينة الزبير لاقتناء حاجياتهم سواء للمزارع أو لدورهم السكنية وكذلك سكان ناحية أم قصر وناحية خور الزبيرفإنهم إما يتوجهون إلى مدينة الزبير في عملية التسوق أو يذهبون إلى سوق المحافظة في البصرة إلا أنهم غالباً ما يفضلون سوق مدينة الزبير لقرب المسافة . بلغ عدد ورش هذه الصناعة (٢٥) ورشة شكلت نسبة ٣% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٧٠) عاملاً شكلوا نسبة ٢% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في القضاء ، وتقع جميع الورش في مركز مدينة الزبير عدا ورشة واحدة تقع في محلة الجمهورية الثانية[٤٧] .

تنتج هذه الصناعة خزانات الماء بمختلف أنواعها من الكبير والمتوسط والصغير الحجم وحسب طلب المستهلك . وكما في الصناعات المجتمعية الأخرى فإن هذه الصناعة تواجه بعض المشاكل منها ارتفاع أسعار الصفيح (الجينكو) الذي يتم الحصول عليه من أسواق البصرة (الداكير) فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي .

٣ ـ صناعة تنانير الغاز :

إن الكثير من سكان القضاء يفضلون اقتناء (تنور الغاز) لعمل رغيف الخبز وخصوصاً بعد الفترة المريرة التي مر بها سكان القضاء كباقي سكان العراق من جراء الحصار الاقتصادي بعد تقنين مادة الطحين وتوزيعها ضمن الحصة التموينية الشهرية وارتفاع أسعارها لذا أدت تلك الفترة العصيبة إلى اعتماد أغلب السكان على عمل رغيف الخبز في الدور السكنية ، وهذا عامل مشجع كبير على ازدهار صناعة تنانير الغاز التي تعد المصنع الأساس لرغيف الخبز .

تركزت ورش صناعة تنانير الغاز في مركز مدينة الزبير وذلك للحجم السكاني الكبير في المدينة وافتقر إليها باقي نواحي القضاء الأخرى .

بلغ عدد ورش صناعة تنانير الغاز (٤) ورش بنسبة ٠.٤%من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (١٢) عاملاً بنسبة ٠.٤% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في القضاء .

تواجه هذه الصناعة بعض المشاكل منها ارتفاع أسعار الصفيح وانقطاع التيار الكهربائي فضلاً عن منافسة بعض ورش صناعة التنانير لها في مركز محافظة البصرة .

٤ ـ صناعة الأبواب والشبابيك :

إن هذه الصناعة تنتشر في جميع نواحي قضاء الزبير بسبب ازدياد الطلب عليها وذلك لارتفاع وتيرة البناء في الآونة الأخيرة أو توسيع للدور السكنية القديمة ، كما أن حالات التجاوز التي حصلت على أراضي الدولة العائدة لبلدية قضاء الزبير والتجاوز في البناء على مواقع الآثار والخدمات العامة أدى إلى رواج هذه الصناعة بسبب ازدياد الطلب على الأبواب والشبابيك مما أدى إلى رفع أسعارها .

يباع إنتاج هذه الصناعة إلى أغلب أسواق محافظة البصرة ، لأن الكثير من ورشات هذه الصناعة في القضاء تستطيع منافسة الورشات الأخرى في المحافظة وذلك لجودة إنتاجها .

بلغ عدد ورش صناعة الأبواب والشبابيك في القضاء (١٧٨) ورشة شكلت نسبة ٢١% من مجموع ورش الصناعات المجتمعة في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين فيها (٤١٠) عاملاً شكلوا نسبة ١٤% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في القضاء.

توزعت ورشها على (١٤٩) ورشة في مدينة الزبير بنسبة ٨٤% من مجموع ورش صناعة الأبواب والشبابيك في القضاء وبلغ عدد العاملين (٣٤٧) عاملاً شكلوا نسبة ٨٥% من مجموع العاملين بصناعة الأبواب والشبابيك في القضاء وتوزعت على (١٠٠) ورشة في الصناعية الجديدة ، و ٢٦ ورشة في مركز مدينة الزبير ، و ١١ ورشة في محلة العرب الثانية ، و ٥ ورش في حي الشهداء ، و ٣ ورش في محلة الجمهورية الثانية ، وورشتان في الحي العسكري ، فيما كانت حصة محلة الدريهمية والمربد ورشة واحدة لكل منهما)[٤٨] .

أما ناحية سفوان فكان عدد هذه الورش فيها (٥) بنسبة ٣% من مجموع ورش صناعة الأبواب والشبابيك في القضاء وبلغ عدد العاملين المشتغلين فيها (١٠) عمال شكلوا نسبة ٢% من مجموع العاملين بصناعة الأبواب والشبابيك في قضاء الزبير ، في حين ناحية أم قصر بلغ عدد ورش صناعة الأبواب والشبابيك فيها (١٤) ورشة أي بنسبة ٨% من مجموع ورش صناعة الأبواب والشبابيك في القضاء ، وبلغ عدد العاملين فيها (٣٠) عاملاً بنسبة ٧% من مجموع العاملين بصناعة الأبواب والشبابيك في القضاء .

أما مدينة خور الزبير فكان نصيبها (١٠) ورش شكلوا نسبة ٦% من مجموع ورش صناعة الأبواب والشبابيك في القضاء ، في حين بلغ عدد العاملين فيها(٢٣) عاملا" بنسبة ٦% من مجموع العاملين بصناعة الأبواب والشبابيك في قضاء الزبير .

تعتري هذه الصناعه بعض المشاكل منها أرتفاع أسعار الحديد بمختلف أنواعه الزوايا والشيش والصفيح (البليت) ، فضلا عن أنقطاع التيار الكهربائي ، لأنها صناعه بحاجه الى تيار كهربائي عالي يدخل في عمليه اللحام .

٥ ـ ورش تصليح المكائن الزراعية :

بما أن قضاء الزبير هو من الأقضية المشهورة بزراعة الطماطة وكثرة أعداد المزارع فيه إذ بلغت (٦٠٠٠٠) مزرعة عام ٢٠٠٠م[٤٩] . فلابد أن تكون هناك ورشات خدمية لتصليح الكم الكبير من المكائن الزراعية وإعادتها إلى الخدمة مرة أخرى . لذا بلغ مجموع ورش تصليح المكائن الزراعية في قضاء الزبير (١١) ورشه شكلت نسبة ١,٣% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٢٥) عاملاً بنسبة ١% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في قضاء الزبير توزعت على (٩) ورشات في مدينة الزبير بنسبة ٨٢% من مجموع ورش تصليح المكائن الزراعية في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين فيها(٢١) عاملاً شكلوا نسبة ٨٤% من مجموع العاملين بتصليح المكائن الزراعية في القضاء وتوزعوا بواقع (٨ ورش في مركز مدينة الزبير، وورشة واحدة في محلة العرب الأولى)[٥٠] .

فيما بلغت حصة ناحية سفوان ومدينة خور الزبير ورشة واحدة ولكل منهما وبنسبة ١٨% من مجموع ورش تصليح المكائن الزراعية في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها عاملين لكل منهما أيضا"

وبنسبة ١٦% من مجموع العاملين بورش تصليح المكائن الزراعية في القضاء ، فيما تفتقر ناحية أم قصر لمثل هذه الورش .

إن هذه الصناعة بحاجة إلى رعاية وتشجيع من قبل المسؤولين في القضاء وذلك للحاجة الماسة لمزارع القضاء لمثل هذه الورش الخدمية التي تساعد على إصلاح العطلات وإعادة الماكنة الزراعية إلى العمل وهذا عامل مساعد على الاستمرار في الزراعة في القضاء .

٦ – ورش تصليح السيارات :

من الورش المهمة التي يحتاجها القضاء هي ورش تصليح السيارات[٥١] وذلك بسبب ازدياد أعداد السيارات بمختلف أنواعها وحاجتها لمثل هذه الورش . لذا نجد أن هذه الورش توزعت في جميع نواحي القضاء إذ بلغ عددها (٢٢٢) ورشة شكلت نسبة ٢٦% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وبلغ عدد العاملين فيها (٩٧٧) عاملاً بنسبة ٣٣% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وتوزعت على (١٥٨) ورشة تصليح للسيارات في مدينة الزبير مشكلة نسبة ٧١% من مجموع ورش تصليح السيارات بالقضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٨٣٤) عاملاً بنسبة ٨٥% من مجموع العاملين بهذه الورش في قضاء الزبير، وبواقع (٧٨ ورشة بالصناعية الجديدة[٥٢] ، و٦٣ ورشة بالصناعية القديمة ، و٤ ورش بمحلة الكوت ، و٣ورش في حي الشهداء وورشه واحده في كل من حيي البلديه والعسكري)[٥٣] .

أما ناحية سفوان فبلغ عدد ورش تصليح السيارات فيها (١٦) بنسبة ٧% من مجموع ورش تصليح السيارات في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٣٨) عاملاً شكلوا نسبة ٤% من مجموع العاملين بورش تصليح السيارات في القضاء .

في حين توجد في ناحية أم قصر (١٣) ورشة لتصليح السيارات شكلت نسبة ٦% من مجموعها في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٢٣) عاملاً شكلوا نسبة ٢% من مجموع العاملين بورش تصليح السيارات في القضاء ، أما مدينة خور الزبير فقد حظيت بـ(٣٥) ورشة بنسبة ١٦% من أجماليهما في منطقة الدراسة وبلغ عدد العاملين (٨٢) عاملاً شكلوا نسبة ٨% من مجموع العاملين بورش تصليح السيارات في قضاء الزبير .

من الملاحظ أن مدينة الزبير احتلت النسبة الأكبر ٧١% من مجموع ورش تصليح السيارات في القضاء وهذا يعود إلى وجود منطقتين صناعيتين كبيرتين تتنوع فيهما ورش التصليح ، فضلاً عن وجود العاملين ذوي المهارة والخبرة العالية مما أدى إلى أن تستقطب هذه الورش أحياناً سيارات لغرض التصليح من خارج حدود قضاء الزبير من مناطق البصرة كالقبلة وحي الحسين والأمن الداخلي .

إن هذه الورش لا تزال بتزايد مستمر وخصوصاً بعد إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة في مدينة الزبير (صناعية غرب السكة)[٥٤] وهذا يعود إلى تزايد أعداد السيارات المستمر بسبب فتح الاستيراد من مختلف الدول .

وهذه الصناعة هي الأخرى تشكو من بعض المعوقات منها انعدام الخدمات والبنى التحتية في المناطق الصناعية في مدينة الزبير ، كعدم وجود إسالة ماء ، وعدم وجود مجاري وأحواض لتصريف الدهون ، فضلاً عن انعدام الخدمات الأخرى كتعبيد الشوارع وانعدام الإنارة إلى ما إلى ذلك من انقطاع التيار الكهربائي ومعوقات أخرى.

لذا لابد أن تتجه عناية المسؤولين في القضاء لهذه الصناعة الخدمية المهمة التي ساعدت على تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من حجم البطالة فضلاً عن أنها تعمل على تأهيل السيارة مرة أخرى إلى العمل .

٧ـ صناعة السمكرة :

هي صناعة تضاف إلى صناعة تصليح السيارات وهي الأخرى تنتشر في المناطق الصناعية في القضاء ، وتعمل على إعادة تصليح بدن السيارة بعد تعرضه للتلف نتيجة للتقادم والاندثار أو تعرضه للحوادث والاصطدام إذ تقوم هذه الصناعة بمعالجة التلف الحاصل ومن ثم صبغه وإعادته مرة أخرى إلى ما كان عليه .

وقد بلغ عدد ورش السمكرة (٦٠) ورشة شكلت نسبة ٧% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء مقابل عدد العاملين فيها (٢٨٩) عاملاً شكلوا نسبة ٩,٦% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في قضاء الزبير وتوزعت على (٥٢) ورشة في مدينة الزبير بنسبة ٨٧% من مجموع ورش السمكرة في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٢٦٨) عاملاً بنسبة

٩٣% من مجموع العاملين بصناعة السمكرة في قضاء الزبير، وبواقع (٣٠ ورشة في الصناعية القديمة ، و٢٢ ورشة في الصناعية الجديدة)[٥٥] .

فيما بلغ حصة ناحية سفوان ورشة واحدة بنسبة ٢% من مجموع ورش السمكرة في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٤) عمال بنسبة١% من مجموع العاملين بصناعة السمكرة في قضاء الزبير ، فيما أحتوت ناحية أم قصرعلى (٣) ورش وعلى (٦) عمال ، في حين بلغ عدد ورش السمكره في مدينة خور الزبير (٤) ورش و(١٠) عمال شكلوا نسبة ٣,٥% من مجموع العاملين في صناعة السمكره في القضاء .

كما أن هذه الصناعة هي الأخرى بحاجة إلى عناية مادية ومعنوية لغرض الاستمرار بعملها وتقليل المعوقات التي تقف في طريق توسعها وتطورها وتوفير مختلف الخدمات لها من ماء إسالة ومجاري لتصريف المياه الثقيلة وغيرها من المتطلبات الأخرى .

٨ ـ صناعة الخراطة :

وهي صناعة مكملة لتصليح السيارات وكذلك لتصليح المكائن الزراعية فضلاً عن الأدوات الأخرى التي تدخل الخراطة في جزء من عملية تصنيعها . اذ تقوم ورش الخراطة بصناعة الشفتات والدشالي ولايمركص اسلندر ، وكرنكات للسيارات،وكذلك شفتات الخنزيرات ، وتوصيل أنابيب (فلنجات) للمكائن الزراعية .

يبلغ عدد ورش هذه الصناعة (٢٦) ورشة شكلت نسبة ٣% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٦١) عاملاً شكلوا نسبة ٢% من مجموع العاملين بالصناعات المجتمعية في القضاء ، توزعت على (٢٢) ورشة في مركز قضاء الزبير تركزت في المنطقة الصناعية الجديدة وشكلت نسبة ٨٥% من مجموع ورش صناعة الخراطة في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٥١) عاملاً بنسبة ٨٤% من مجموع العاملين بصناعة الخراطة في القضاء ، وبلغ حصة ناحية سفوان ورشتان شكلت نسبة ٨% من مجموع ورش الخراطة في القضاء وبلغ عدد العاملين فيها (٤) عمال شكلوا نسبة ٧% من مجموع العاملين بصناعة الخراطة في قضاء الزبير في حين بلغ عدد ورش الخراطه في ناحية أم قصر ومدينة خور الزبير ورشه واحده لكل منهما وبعدد (٣) عمال لكل منهما أيضا" .

هذه الصناعة هي الأخرى بحاجة إلى تشجيع مادي ومعنوي لغرض الاستمرار والتطور وتوفير مختلف الاحتياجات من استمرار التيار الكهربائي إلى توفير الخدمات من ماء الإسالة وخدمات أخرى .

درجة التنوع الصناعي في قضاء الزبير

يقصد بالتنوع الصناعي للبنية الصناعية لمكان ما قدرة ذلك المكان على اجتذاب الصناعات بكل أنواعها إليه ، وعادة ما يجسد ذلك توفر المقومات اللازمة لاحتمال نجاح هذه الصناعة أو تلك في ذلك المكان .

فالتنوع الصناعي إذن يعني درجة النضج وقدرة الجاذبية وارتفاع السعة التنموية لإقليم ما أو مدينة بعينها ، وليس من الغريب أن تعزى قدرة مكان ما على اجتذاب العديد من الصناعات إلى عوامل لا يمكن أن تعد اقتصادية مطلقة وحسب بل قد يؤدي تغير الدور التاريخي أو السياسي أو الاجتماعي للمكان إلى تقوية قدرته على جذب الصناعات ، وقد يؤدي ارتقاء الأهمية الحضارية للمكان إلى نفس النتائج ، وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية العوامل الاقتصادية البحتة[٥٦] .

تعتمد درجة التنوع الصناعي على عدة عوامل أهمها مدى حاجة الإقليم أو المدنية إلى الصناعات المختلفة ، ويتوقف ذلك على عدد السكان وقدرتهم الشرائية وعلى نوعية الصناعات المتوطنة في ذلك المكان[٥٧] .

يعتمد مقياس درجات التنوع على مؤشر أخرجه لأول مرة ألان روجرز (llan Rodgers 1957) ويعتمد بناء هذا المؤشر على مقارنة واقع العمالة الصناعية الراهنة في مكان ما مع مؤشرين نظريين ينطوي أولهما على افتراض التخصص الصناعي المطلق بمعنى السيادة الكاملة لصناعة واحدة على ١٠٠% من العمالة الصناعية ، وثانيهما ينطوي على افتراض التنوع الصناعي المطلق (تساوي نصيب كل صناعة من الصناعات في المكان من مجموع العمالة الصناعية فيه) والمعروف أنه كلما قلت قيمة مؤشر التنوع نسبة إلى الواحد الصحيح كلما دل ذلك على درجة كبيرة من التنوع والعكس صحيح[٥٨]. وقد صاغ روجرز مؤشره على النحو التالي[٥٩] .

$$\text{مؤشر التنوع} = \frac{\text{س١ - سَ}}{\text{ص١ - صَ}}$$

حيث أن :

س١ = المؤشر المبدئي للتنوع ويتأتى بترتيب النسبة المئوية للعمالة للمجموعات الصناعية في مكان ما ترتيباً تنازلياً ثم جمعها تراكمياً ثم بالتوالي .

ص١ = تمثل مؤشر التخصص المطلق ويعني كل مجموعة صناعية تحظى بكل (١٠٠%) للعمالة الصناعية في مكان ما ، ولما كان هناك (٥) مجموعات من الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير ، فجمع هذه القيم المفترضة يعادل (٥٠٠) .

سَ = تمثل مؤشر التنوع المطلق أي إن كل مجموعة صناعية في مكان ما تحظى بنسبة مئوية متساوية مع بعض المجموعات من الحجم العمالي لكل الصناعات ، بمعنى أنه إذا كان هنا خمس مجموعات من الصناعات المجتمعية فإن كل صناعة تحظى بنسبة قدرها ٢٠% من حجم العمالة في قضاء الزبير (١٠٠% ÷ ٥ = ٢٠%) ثم جمع تلك النسب تراكمياً الجدول (٣) وبناءً على هذه العمليات الحسابية يمكن الحصول على مؤشر التنوع الصناعي لقضاء الزبير على النحو التالي :

$$\text{مؤشر التنوع} = \frac{\text{س١ - سَ}}{\text{ص١ - سَ}} = \frac{٣٠٠ - ٤٣٩,٦}{٣٠٠ - ٥٠٠}$$

$$= \frac{١٣٩,٦}{٢٠٠}$$

$$= ٠,٦٩٨$$

لقد جاءت نتيجة هذا المؤشر بعد تطبيقه على قضاء الزبير لعام ٢٠١٢ أن قيمة (س١) تعادل ٤٣٩,٦ وأن قيمة (سَ) تعادل ٣٠٠ وقد بلغت قيمة مؤشر التنوع ٠,٦٩٨ أي أقل بكثير من نسبة الواحد الصحيح مما يدل على درجة كبيرة من التنوع ، الشكل (٧) وهذا مؤشر واضح على أن قضاء الزبير استطاع جذب أنواع عديدة من الصناعات المجتمعية بسبب الحجم السكاني الكبير والقدرة الشرائية العالية فضلاً عن الزمن التاريخي الطويل الذي تأسست به بعض الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير .

جدول رقم (٣)

التنوع الصناعي لقضاء الزبير لعام ٢٠١٢م

ت	مجموعات الصناعات المجتمعيه في قضاء الزبير	قيمة س١				قيمة س- ، ص١			
		%لمجموع العماله الصناعيه	ترتيب التنازلي	ترتيب التنازلي	المجموع المثالي	%للعماله مع أفتراض التساوي المتنوع	مجموع التراكمي (س-)	مجموع المتتالي (س-)	%للعماله مع أفتراض التخصص المطلق (ص١)
١	الصناعات الغذائيه والمشروبات	٢٢	٦١,٧	٦٤,٤	٦٤,٤	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠
٢	صناعةالمنسوجات والألبسه والجلود	٦,٥	٢٢	٨٣,٧	١٤٨,١	٢٠	٤٠	٦٠	١٠٠
٣	الصناعات الخشبيه والأثاث المصنوع منه	٨,٨	٨,٨	٩٢,٥	٢٤٠,٦	٢٠	٦٠	١٢٠	١٠٠
٤	الصناعات الكيمياويه والبتروكيمياويه	١	٦,٥	٩٩	٣٣٩,٦	٢٠	٨٠	٢٠٠	١٠٠
٥	صناعة المنتجات المعدنيه وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائيه والسيارات	٦١,٧	١	١٠٠,٠	٤٣٩,٦	٢٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠
	المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٤٣٩,٠	%١٠٠	%١٠٠	٣٠٠	٥٠٠

المصدر : من عمل الباحث

شكل رقم (٧)

مؤشر التنوع الصناعي في قضاء الزبير عام ٢٠١٢م

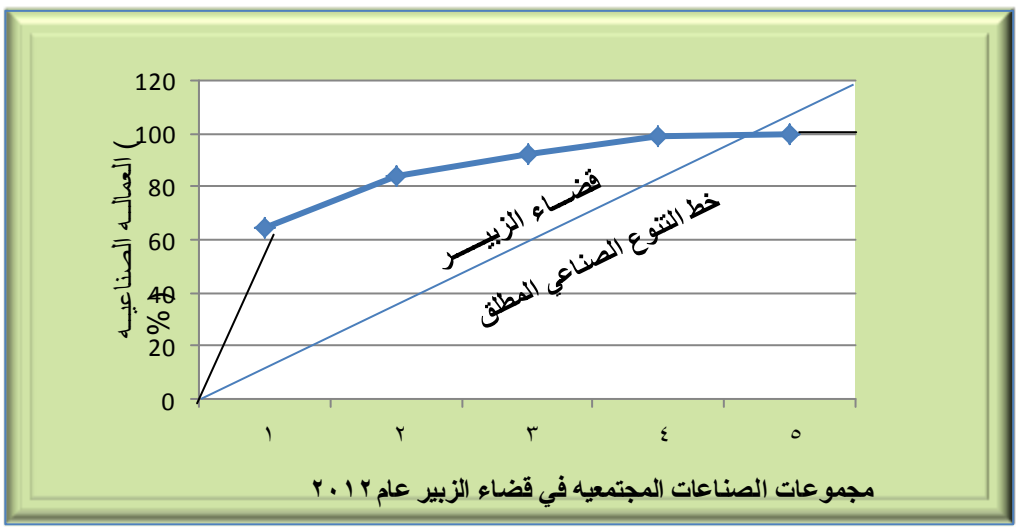

المصدر : من عمل الباحث ، بألأعتماد على جدول (٣) .

النتائج والمقترحات

أولاً : النتائـــــج

١ – بلغ عدد الصناعات المدروسة في البحث (٢٠) صناعة مجتمعية جميعها من الصناعات الصغيرة عدا صناعة واحدة (مصنع الزبير لتعبئة قناني الغاز) هي من الصناعات المتوسطة وجميعها تعود ملكيتها للقطاع الخاص .

٢ – تبين من خلال التطور التاريخي للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير أن أغلبها نشأ مع بداية تكوين قضاء الزبير كما أن بعضها لا يزال مستمراً وبعضها تعرض للاختفاء كصناعة الشعرية ، وصناعة الأصباغ ، وصناعة دبغ الجلود، وصناعة البسط والأزر ، وصناعة الأواني النحاسية ، وتحضير الأصواف والحياكة ، وصناعة السروج ، كما أن بعض الصناعات رحل إلى أماكن أخرى كمعمل شربت سومر إلى صناعية حمدان.

٣ – من خلال تصنيف الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير ضمن القطاعات الصناعية التابعة لها تبين أنها تتجمع ضمن خمسة قطاعات هي (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ، وقطاع صناعة المنسوجات والألبسة والجلود ، وقطاع الصناعات الخشبية والأثاث المصنوع منه ، وقطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية ، وأخيراً قطاع صناعة المنتجات المعدنية وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية والسيارات) .

٤ – بلغ مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير (٨٥٥) ورشة صناعية وبلغ عدد الأيدي العاملة (٢٩٩٩) عاملاً جميعهم من الذكور عدا ورشة خياطة واحدة تديرها أمرأة في مدينة الزبير.

٥ – من خلال التوزيع الجغرافي المكاني للصناعات المجتمعية في قضاء الزبير أتضح أنها تتوزع ضمن جميع المحاور الأ أن المحور الأساسي الأول هو مدينة الزبير التي احتلت النسبة الكبرى من عدد الورش الصناعية (٦٤٨) ورشة وبنسبة ٧٦% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير عام ٢٠١٢ ، والمحور الثاني تركز في ناحية مدينة الزبير التي احتلت (٨٤) ورشة بنسبة ١٠% من مجموع ورش الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير عام ٢٠١٢وثم تتدرج إلى باقي نواحي القضاء .

٦ – أتضح أن هناك تبعثر في توزيع الصناعات المجتمعية ضمن الناحية الواحدة في القضاء وهذا يعود إلى غياب التخطيط وهذا ينطبق مع فرضية البحث .

٧ – إن احتلال مدينة الزبير النسبة الأكبر في عدد الورش الصناعية وكذلك عدد الأيدي العاملة هو بسبب الحجم السكاني الكبير في المدينة فضلاً عن ارتفاع المستوى المعاشي والذي يشجع على زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات .

٨ – هناك صناعات استقطبت أيدي عاملة بدرجة كبيرة (كصناعة ورش تصليح السيارات) إذ بلغ عدد ورشها (٢٢٢) ورشة وعدد العاملين فيها (٩٧٧) عاملاً شكلت نسبة ٣٣% من مجموع الأيدي العاملة في الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير ، وهذا يعود إلى الطلب المتزايد على هذه الخدمة بسبب تزايد أعداد السيارات المستوردة ووجود منطقتين صناعيتين في مدينة الزبير ، فضلاً عن إنشاء منطقة صناعية جديدة (صناعية غرب السكة) . وهذا يؤكد فرضية البحث في أن نوع الصناعة المجتمعية والمكننة المستخدمة فيها له ارتباط وثيق بالعرض والطلب وبنوع الأيدي العاملة.

٩ – تبين أن هناك صناعات في طريقها الى الاختفاء والتلاشي كصناعة العباءة الرجالية والتي بلغ عدد ورشها (١٣) ورشة في مدينة الزبير وعدد العاملين فيها (٢٩) عاملاً ، وكذلك صناعة الخرازة والتي بلغ عدد ورشها (١٠) ورش وعدد العاملين فيها (٢٠) عاملاً فقط تركزت في مدينة الزبير في حين أن هناك صناعات في حالة تزايد لأعداد ورشها كصناعة النجاره التي بلغ عدد ورشها (١٠٨) ورشة وعدد العاملين فيها (٢٦٤) عاملاً بسبب ازدياد حالات الزوج وعودة المهجرين وحدوث بعض الرخاء الاقتصادي ورغبة سكان القضاء في اقتناء الأثاث أو تصليحه أو تبديله كذلك الحال في ازدياد أعداد ورش الخياطة والتي بلغت (٤٣) ورشة بلغ عدد العاملين فيها (٩٨) عاملاً .

١٠ – جميع الصناعات المجتمعية تقوم بالإنتاج والبيع في نفس الورشة ، أي أن الورشة تستخدم لغرضين في آن واحد ويعود السبب هو لعدم توفر ورش أخرى تستخدم لعرض المنتجات .

١١ – وجود معوقات لأغلب الصناعات المجتمعية في قضاء الزبير كانقطاع التيار الكهربائي وانقطاع ماء الإسالة فضلاً عن تذبذب أسعار المواد الداخلة في الإنتاج .

١٢ – من خلال تطبيق معادلة درجة التنوع الصناعي في قضاء الزبير لعام ٢٠١٢م أتضح أن هناك تنوعاً صناعياً كبيراً في القضاء إذ بلغت قيمة مؤشر التنوع ٠,٦٩٨ أي أقل بكثير من نسبة الواحد الصحيح .

ثانياً : المقترحات

١ – ضرورة وجود مناطق صناعية متخصصة أو أسواق متخصصة للحد من التداخل الحاصل بين أنواع الصناعات المجتمعية إذ تبين من الدراسة الميدانية أن النجار موقعه بقرب بائع الفواكه أو القصاب سيضركثيرا" بالصحة لأن النشارة المتطايرة حتماً ستلتصق بشرائح اللحم وستولد أمراضاً سرطانية وهي ما أكدت عليه مشكلة البحث وإن حلها يعود إلى جهة التخطيط في القضاء .

٢ – محاولة الحفاظ على بعض الصناعات التراثية في القضاء والمهددة بالاختفاء كصناعة العباءة الرجالية والخرازة والقيام بالتشجيع المادي والمعنوي لها .

٣ – تخطيط قضاء الزبير وفق طرق علمية حديثة ومحاولة إيجاد مناطق صناعية جديدة تجذب الصناعين بالابتعاد من مراكز النواحي إلى الأطراف وخصوصاً الصناعات التي تسبب إزعاجاً للسكان كالضجيج الذي يعمله صانعوا خزانات الماء أو الحدادين أو النجارين .

٤ – عمل الندوات الشهرية أو النصف السنوية للعاملين بورش الصناعات المجتمعية في القضاء ومحاولة تشجيعهم المادي الذي يتم من خلال إنشاء صندوق لإقراض أصحاب الصناعات المجتمعية، والمعنوي يتم من خلال التشجيع المستمر ومحاولة تذليل الصعاب التي تعترض طريق الصناعات المجتمعية في القضاء .

٥ ـ محاولة إصلاح شبكة الكهرباء في القضاء والحيلولة بتقليل ساعات انقطاع التيار الكهربائي وخصوصاً في فترة ذروة العمل الصباحية لأن رزق صاحب الورشة وإنتاجه يعتمد على استمرار التيار الكهربائي لإدارة الآلات والمكائن كذلك محاولة إصلاح شبكة ماء الإسالة وتحسين عملهما ومحاولة توفير الماء العذب للمناطق الصناعية في القضاء .

الهوامش والمصادر

(١) الصناعات التحويلية : هي الصناعات التي تقوم بتحوير وتغيير شكل المواد الخام سواء أكانت زراعية أو نباتية أو حيوانية أو معدنية أو اصطناعية من حالتها الأصلية إلى حالة جديدة تصبح معها أكثر نفعاً وإشباعا لحاجات الإنسان ورغباته .

(٢) حنان علي شكير العتابي،قضاء الزبير، دراسة تطبيقية في الخرائط الإقليمية (الجزء الأول)، رسالة ماجستير،مقدمة إلى كلية التربية،جامعة البصرة،١٩٩٩،ص٥١غير منشوره.

(٣) إبراهيم شريف وآخرون ، جغرافية الصناعة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨١ ، ص١٤١ ، ١٤٢ .

(٤)أحمد حبيب رسول،مبادئ الجغرافية الصناعية،الجزء الأول،مطبعة دار السلام،بغداد،١٩٧٦، ص١٨١.

(٥) هناك مصنع واحد من الصناعات المدروسة يعد من الصناعات المجتمعية المتوسطة في قضاء الزبير (مصنع الزبير لتعبئة قناني الغاز) إذ يبلغ عدد عماله (٢٨) عاملا" .

(٦) عبد الله بن حمد الصليع ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠١ ، ص١١ .

(٧) فلاح سعيد جبر ، حاضنات الأعمال والحاضنات التكنلوجية ودورهما التنموي وإمكانية إقامتهما في الجمهورية العربية السورية ،الأمانة العامة للاتحاد العربي للصناعات الغذائية، أيلول ٢٠٠٢ ، ص١٦ .

(٨) عبد الله بن حمد الصليع ، مصدر سابق ، ص١٠ .

(٩) راشد عبد راشد الشريفي ، الصناعات الغذائية في محافظة البصرة وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة البصرة،٢٠٠٤ ، ص١٠٩،غير منشوره .

(١٠) عبد القادر باشا أعيان العباسي ، موسوعة تاريخ البصرة ، الجزء الأول ، خطط البصرة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٧٣-١٧٥ .

(١١) حسين علي عبيد القطراني ، الزبير في العهد العثماني ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص٥٣-٦١ ، غير منشورة .

(١٢) سلمان مغامس عبود ، التركيب الوظيفي لمدينة الزبير ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ ، ص١١٤ ، غير منشورة .

(١٣) المصدر نفسه ، ص١١٤ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص١١٥ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص١١٥ .

(١٦) داود جاسم الربيعي ، قضاء الزبير ، دراسة في الجغرافية البشرية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة،مطبعة الإرشاد،بغداد، ١٩٧٨،ص١٩٨-٢٠١ .

(١٧) سلمان مغامس عبود ، مصدر سابق ، ص١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ .

(١٨) تتألف الصناعة العراقية من تسع قطاعات ، وكل قطاع صناعي يتألف من مجموعات متعددة من الصناعات . للمزيد حول معرفة التصنيف الدولي للفعاليات الاقتصادية العراقية ينظر:

- عبد خليل فضيل ، أحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطابع جامعة الموصل ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٨٥ .

(١٩) إن جميع الصناعات المجتمعية المدروسة في قضاء الزبير تعود ملكيتها للقطاع الخاص .

(٢٠) هناك مصنع حكومي لتعبئة قناني الغاز في منطقة الشعيبة تم استبعاده من الدراسة لأنه يعد من الصناعات الكبيرة لاحتوائه على أكثر من (٣٠) عاملا" حسب التصنيف الصناعي العراقي .

(٢١) بلغ مجموع سكان قضاء الزبير ريف وحضر (٢٣٣٧٥٦) نسمة حسب تعداد ١٩٩٧ إذ توزعوا كما يلي : مدينة الزبير (١٦٩٩٥٥) نسمة ، ناحية سفوان (٢٦٢٤٣) نسمة ، ناحية أم قصر (٧٣٥٥٨) نسمة ، للمزيد من المعلومات ينظر :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ ، محافظة البصرة ، ص٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٨ .

(٢٢) تم اعتماد إحصاء ٢٠٠١ لعدم توفر إحصاء صناعي ميداني حديث يبين عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثلا" وعدد المشتغلين في محافظة البصرة . اذ أن جميع النشرات الأحصائيه المنشوره من قبل الجهازالمركزي للأحصاء بعد عام ٢٠٠٣ أعتمدت على الصناعات المسجله لدى الأتحادالصناعي في المحافظات ، ومنها أحصاء عام ٢٠٠٩ والذي أشار الى أن عدد الصناعات الصغيره في محافظة البصره بلغت ٣٢٧ صناعه صغيره وبلغ عدد المشتغلين فيها ١٠٢٠ عاملا" .

(٢٣) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٣ ، بغداد ، الجدول ١٤/٣ ، ص١١٦ .

(٢٤) الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مصدر سابق ، الجدول ٨/٤ ، ص١١١ .
(٢٥) الدراسة الميدانية .
(٢٦) تستخدم بعض مصانع الثلج في قضاء الزبير المياه المحلاة في صناعة الثلج كونه خالي من الأملاح ولزيادة الطلب عليه من مواطني القضاء .
(٢٧) يحتاج مصنع الثلج لإنتاج وجبة واحدة من الثلج إلى أكثر من (١٥٠٠) لترا" من المياه ، وإلى طاقة كهربائية تقدر بأكثر من (١٥٠٠٠) واط يومياً .
(٢٨) الدراسة الميدانية .
(٢٩) مقابلة مع السيد سلام سلمان منديل ،صاحب مصنع ما شاء الله لتحلية المياه في مدينة الزبير، بتاريخ ١٢ / ٧ /٢٠٠٥ .
(٣٠) المصدر نفسه ، مقابلة شخصيه ، بتاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠١٢ .
(٣١) الدراسة الميدانية .
(٣٢) كيس الطحين الواحد سعة٥٠كغم يساوي من (٧٠٠– ١٠٠٠) خبزة حسب وزن الشنكة والتي تساوي (٧٠) غم، كما إن كيس الطحين ولنفس السعة يساوي من (٥٠٠ – ٧٠٠) صموتة حسب وزن الشنكة والتي تساوي (١١٠) غم .
(٣٣) الدراسة الميدانية .
(٣٤) يبلغ سعر طن السمسم حوالي(١,٥ مليون دينار) حسب أسعار عام ٢٠١٢ .
(٣٥)مقابلة شخصيه مع السيد أدمون عوديشو،صاحب مصنع الزبير لصناعة الراشي، بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١
(٣٦) مقابلة شخصيه مع السيد صبري خريبط علي ، صاحب مصنع مثلجات النجوم في الصناعية الجديدة بمدينة الزبير ، بتاريخ ٨ / ٨ / ٢٠١٢ .
(٣٧) الدراسة الميدانية .
(٣٨) أغلى وأفضل نوع للعباءة الرجالية هي العباءة التي تخيط في محافظة ميسان وتسمى عباءة (المجر) .
(٣٩) مقابلة شخصيه مع السيد توفيق حسين يوسف ، صاحب ورشة لخياطة العباءة الرجالية في مدينة الزبير، بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠١٢ .
(٤٠) يرتفع سعر العباءة وذلك حسب نوعية الصوف المغزول والخيط الذي تطرز منه العباءة كأن يكون خيط ياباني أو فرنسي وكل له سعره الخاص .
(٤١) مقابلة شخصيه مع السيد توفيق حسين يوسف ، مصدر سابق ، بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠١٢ .
(٤٢) الدراسة الميدانية .
(٤٣) هناك مصنع الشعيبة الحكومي لتعبئة قناني الغاز وهو من الصناعات الكبيرة .
(٤٤) يبلغ وزن أسطوانة الغاز وهي فارغة (١٦)كغم ويتم ملئها بـ(١٢)كغم من الغاز ليصبح وزنها مملوءة

(٢٨)كغم كما يبلغ سعر أسطوانة الغاز مطروح داخل المعمل (٤٠٠٠) دينارا" فقط حسب أسعار عام ٢٠١٢.
(٤٥) مقابلة شخصيه مع السيد مفيد عبود أحمد،مدير مصنع تعبئة قناني غاز الزبير الأهلي،بتاريخ١٣/ ٨/ ٢٠١٢.
(٤٦) مقابلة شخصيه مع السيد مفيد عبود أحمد ، مصدر سابق ، بتاريخ ١٣ / ٨ / ٢٠٠٥ .
(٤٧) الدراسة الميدانية .
(٤٨) الدراسة الميدانية .
(٤٩) حميد عطية عبد الحسين الجوراني ، التوزيع الجغرافي للصناعات الأساسية في محافظة البصرة وأثرها في التنمية الإقليمية ، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة البصرة،٢٠٠٢، ص١٨٧، غير منشورة .
(٥٠) الدراسة الميدانية .
(٥١) تحتوي ورش تصليح السيارات على كهربائي سيارات وحداد سيارات ، وميزانية وبلنص وغيرها .
(٥٢) تبلغ مساحة المنطقة الصناعية الجديدة (١٦١٥٠٠)م٢ ويبلغ عدد الورش فيها (٤٠٠) ورشة صناعية فضلاً عن الورشات الغير قانونية (التجاوز) .
- مقابله شخصيه مع السيد ،حسن كاظم علي ، مسؤول الأملاك في بلدية الزبير ، بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٠.
(٥٣) الدراسة الميدانية .
(٥٤) تم إنشاء منطقة صناعية جديدة ثالثة في مدينة الزبير (صناعية غرب السكة) إلى الجنوب الغربي من مركز مدينة الزبير بمساحة (١٠٨٠٠٠) م٢ وباشرت مديرية بلدية الزبير بتوزيع الأراضي على من يرغب في بناء ورشة أو مصنع فيها .
- مقابلة شخصيه مع السيد ، حسام عبد المحسن جعفر،مساح بلدية الزبير،بتاريخ٢٠١٢/٧/١٤.
(٥٥) الدراسة الميدانية .
(٥٦) عبد الله حمد الصليع ، فاروق محمد الجمال ، الأبعاد الجغرافية للبنية الصناعية في مدينة الرياض ،كلية الآداب، جامعة الملك سعود ، مركز البحوث ٢٩ ، ١٩٩٢ ، ص٣٧ .
(٥٧) أحمد حبيب رسول ، مصدر سابق ، ص١٤٩ .
(٥٨) حميد عطية عبد الحسين الجوراني ، مصدر سابق ، ص٦٩ .
(٥٩) المصدر نفسه ، ص٦٩-٧٠ .